



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



## ونجح سوتشي...

## بيان منصة موسكو

[10-05]

### الافتتاحية

### سوتشي

### وما بعد سوتشي

جاءت رسالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى مؤتمر الحوار السوري - السوري في سوتشي، والبيان الختامي المتفق عليه مسبقاً بين كل الأطراف ذات الشأن، لنقطع الشك باليقين وتحسم الجدل حول وظيفة المؤتمر، من حيث كونه مساراً داعماً لتطبيق القرار 2254، و مكملاً لمسار جنيف، ولتكون رداً واضحاً على حملة التشكيك والتشهير والتضليل الواسعة التي سبقت انعقاد المؤتمر، وحاولت إفشاله بعد أن عجزت عن منع انعقاده.

ورغم العقبات التي تجسدت في محاولة عدم الالتزام بنص البيان الختامي، المتفق عليه بين الدول الضامنة والأمم المتحدة من جهة، ومحاولات البعض في هيئة التفاوض الاستحواذ على كل الحصص التي لاتخص المعارضة في لجنة الإصلاح الدستوري من جهة أخرى، رغم ذلك كله، فإن انعقاد المؤتمر بحد ذاته، والبيان الختامي الذي يعتبر عملياً أول اتفاق بين ممثلي المعارضة والطرف الحكومي، وكلمة المبعوث الدولي في نهاية أعمال المؤتمر، وتصريح الأمين العام للأمم المتحدة عن أهمية سوتشي، تعتبر كلها مؤشرات على أن هذا المؤتمر قد حقق الهدف الاساسي من انعقاده، وتحديداً تحريك مياه جنيف الراكدة، مما يؤكد مرة أخرى على أنه يمكن انطلاق قطار التسوية السورية في حال وجود طرف محايد ونزيه، كالطرف الروسي يسعى قولاً وفعلاً إلى الحل السياسي للأزمة.

والآن، وبعد أن انتهت أعمال المؤتمر، والإشارات الإيجابية التي أرسلتها وترسلها جهات عديدة، بمن فيهم قوى امتنعت عن المشاركة في أعمال المؤتمر، فإن المهمة الأساسية على جدول الأعمال، هي تطبيق مخرجات سوتشي على أرض الواقع، والإسراع في تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، على أساس مبدأ التوافق، الذي يعتبر شرطاً لا غنى عنه في كل ما يتعلق بالأزمة السورية، واستئناف مفاوضات جنيف وتحويلها إلى ورشة عمل فعلية، لتطبيق القرار 2254 بعيداً عن جعلها منبراً لتسجيل النقاط، والدعاية السياسية لهذا الطرف أو ذاك، كما كان الأمر خلال الجولات السابقة.

ومن الجدير بالذكر هنا، أنه ينبغي التأكيد مجدداً على أن الصياغة النهائية للدستور السوري، يجب أن تكون بأيدي السوريين، وفي دمشق وليس في أي مكان آخر، مما يعني ضرورة جعل لجنة الإصلاح الدستوري ساحة حوار جدية بين السوريين، توضع من خلالها الاتجاهات العامة لسورية الجديدة، بما فيها الاتفاق على مفهوم وشكل ومحتوى الجسم الانتقالي الذي سيدير الاستفتاء، والانتخابات في البلاد، أي أن القرار 2254 كان وما زال وسيبقى خريطة الطريق، والمرجع الرئيس، والحاضر الدائم على أية طاولة تفاوض تخص حل الأزمة السورية. إن الظرف الجديد الذي استطاع الحليف الروسي تأمينه من خلال سوتشي، رغم كل التعقيدات والإعاقات التي ظهرت، يوفر فرصة تاريخية جديدة للسوريين، لاستعادة قرارهم وتقرير مصير بلادهم، مما يتطلب من جميع الوطنيين التحلي بالروح العملية، والواقعية السياسية والتعاطي الايجابي مع مخرجات المؤتمر وتحويلها إلى فعل ملموس، وبالسريّة القصوى.

#### شؤون استراتيجية



سلطة  
الطبقة العاملة

21

#### شؤون محلية



الأسعار  
«لعنة مكبرنة»

15

#### شؤون اقتصادية



التوزيع السوري الجائر...  
للدخل القليل!

12

#### شؤون محلية



لا غفران للحكومة  
تجاه ظاهرة التسول

11

## بصراحة

■ محمد عادل اللحام

السياحة قبل الصناعة..  
النقابات ماذا تقول؟

الحكومة تفصح عن توجهاتها، وعلى من تراهن لاستنهاض الاقتصاد الوطني، وانتشاله مما هو فيه من كوارث، سببتها الحرب والسياسات الليبرالية، التي جعلت من كل شيء قاطرة للنمو والتطوير، إلا الصناعة، فهي قاطرة مكلفة وتحتاج لشدها والاستثمار فيها، مبالغ كبيرة على حد ما نشرته الصحف المحلية، عن لسان رئيس الحكومة، الذي عبر عن تقديم كل ما يلزم للمستثمرين بخصوص تطوير السياحة، ويتشرفون بأن يقدموا الخدمات التي يحتاجها الاستثمار السياحي، الذي يراهنون على دوره الخاص في عملية استنهاض الاقتصاد، لم لا فسرعة دورانه وتحقيقه أعلى معدل ربح، يتطلب هذا الدعم كله، بينما دعم الصناعة، وإعادة تشغيل العامل في قطاع الدولة، وتسهيل ودعم الشركات الخاصة المنتجة، وحماية المنتج الوطني، قضايا غير ممكنة ومستعصية، وتوضع في طريقها المطبات والحواجز كلها، التي تعيق عملها وتدير مكناتها.

إن الموقف المشجع للاستثمار السياحي، وتقديم الخدمات والتسهيلات كلها يذكرنا بموقف الفريق الاقتصادي، وسياساته التي استحضرها من صندوق النقد والبنك الدوليين، وجرى تبنيها رسمياً عبر تبني اقتصاد السوق، والذي كان يقوده عبدالله الدردري، والذي أيضاً كان يقول: السياحة قاطرة النمو، وكانت النتيجة التي حصدها الشعب السوري من تلك السياسات، وغيرها، أزمة وطنية عميقة تسببت بالدمار والخراب الواسعين، وأوصلت الملايين من السوريين إلى البطالة والتهيش والتشرد في أصقاع الأرض، باحثين عن إمكانية للنجاة وسد الرمق.

النقابيون والعمال، في اجتماعاتهم كلها، وبحضور الحكومة وغيابها، وفي مؤتمراتهم، بحث أصواتهم وهم يصرخون: معاملنا تحتاج لدعم، ولكن لا حياة لمن تنادي، لا المعامل يجري دعمها، ولا الصناعة القائمة يجري حمايتها من مثيلاتها، مما هو مستورد، كصناعتي السيراميك والأقمشة، وغيرها من الصناعات الوطنية، التي تشغل مئات الآلاف من العمال، وهم مهددون بالتسريح إن طال وقت توقف معاملهم، ليتحولوا إلى عاطلين عن العمل، وحطب جديد في إعادة إنتاج الأزمة، التي سيمتصها الشعب السوري، بدعمه الكبير للحل السياسي، الذي يؤمن كرامته ولقمة ووحده، وحقه في ثروته المنهوبة، وستكون معه القوى الشريفة كلها، الساعية لمثل هذا الحل، وفي مقدمتها الطبقة العاملة السورية.

## ختام مؤتمرات عمال دمشق

## العمال طالبوا.. فهل سمعت الحكومة؟



في الأسبوع الثالث والأخير من الاجتماعات الدورية العمالية، التي يجريها اتحاد عمال دمشق، اجتمعت نقابات عمال كل من النقل البري والجوي والسكك الحديدية، إضافة إلى النفط والسياحة والصناعات الغذائية والعتالة، كل على حدة لطرح ومناقشة جملة من المطالب العمالية، التي سبق وأن طرح معظمها خلال اللقاءات العمالية السنوية السابقة.

قانون السير، لأنه مجحف للغاية بحقهم، كما تحدثوا عن معاناتهم مع قاضي محكمة السير، وعدم إطلاق سراح السائق خلال الفترة المحددة قانونياً، فيما تطرق العاملون على خط الأردن - السعودية، إلى الإجراءات البيروقراطية التي يواجهونها حالياً، بعد اضطرارهم للعمل على خط بيروت.

## الصناعات الغذائية

عمال الصناعات الغذائية في القطاع الخاص، طالبوا بإيجاد آلية لتنسيب العمال كافة إلى النقابة، وانتقدوا فساد بعض مراقبي التأمينات، الذين يتقاضون المال من القطاع الخاص، مقابل عدم تسجيل العمال، وضرورة إيجاد صيغة كفيلة بحل هذه المشكلة، أما عمال قطاع الدولة، فأكدوا على ضرورة تقديم كل الدعم لقطاعهم، باعتباره ركيزة أساسية لسمود الاقتصاد السوري، كما طالبوا بحل مشكلة المواصلات للعمال، عبر التنسيق مع باقي الجهات العامة، أو منحهم تعويضاً عنه، مع التأكيد على ضرورة تحسين الوضع المعيشي للطبقة العاملة وإعادة منح تعويض الاختصاص لخبرجي المعاهد المتوسطة، وفي الجانب الصحي، طرح ممثلو العمال مشكلة التمايز في الطبابة بين كل شركة وأخرى، إلى جانب حرمان عمال بعض الشركات من أي شكل من أشكال الطبابة، كمؤسسة الحبوب والصوامع، وهي مظلمة يعانونها منذ أمد طويل، كما دعا عمال المخازن، إلى رفع قيمة البطاقة الصحية، التي تبلغ ألفي ليرة فقط، وتأمين الطبابة للعمال بعد تقاعدهم.

خروج ثلاثة من أصل خمسة من شيلرات التبريد من الخدمة، وتبقي اثنين فقط لا يكفيان حاجة المطار، وطالب عمال الضيافة الجوية، بنقل مكتب الضيافة إلى داخل الصالة في المطار، وتعديل نظام الشرائح من ثلاث إلى خمس شرائح، واقترح عمال الطيران السوري: أن تكون دائرة الإطعام في المطار دائرة مستقلة، وأن يتم الإسراع بتجهيز وتحديث المطبخ وتأمين الكادر الفني المتخصص له، أما عمال تجميع الآليات، فطالبوا بزيادة الكتلة المخصصة للعمل الإضافي.

كما التقت مطالب سائر العاملين في قطاع الطيران، عند ضرورة منح الحوافز العمالية، ومعالجة النقص الكبير في عدد العمال، وأهمية الحد من المركزية الإدارية وإعطاء مجالس الإدارات صلاحيات أوسع، إلى جانب ضرورة تعديل الأنظمة والقوانين المرعية في مؤسسة الطيران السوري، وفي الطيران المدني

## النقل البري

عمال النقل البري تركزت مداخلاتهم على: الجانب الصحي، إذ طالبوا بأن يشمل التأمين الصحي المعالجة السنوية، وبوجوب مراقبة وضع صيدلية المشاريع العمالية، التي تفتقر إلى كثير من الأدوية، وأسعارها أعلى من السوق، كما اقترحوا أن يعمل مستوصف طب الأسنان بورديتين لاستيعاب أعداد المراجعين الكبيرة، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حل لشركات تقديم الخدمة الصحية، بسبب سوء الخدمات التي تقدمها، وفيما يتعلق بواقع المهنة، دعا العمال إلى تعديل

ضرورة إصدار الملاك العددي والنظام الداخلي لشركتهم، وهو مطلب يحملونه منذ نحو 15 سنة إلى جانب منح تعويض الاختصاص للعاملين في محروقات بصفة فنيين.

## عمال السياحة

ممثلو العمال في المنشآت السياحية التابعة للقطاع العام، طالبوا بإيجاد حل للعاملين على نظام الفاتورة في وزارة السياحة، والذين يتقاضى بعضهم أجوراً لا تتجاوز سبعة آلاف ليرة فقط حتى الآن، مع التأكيد على ضرورة رفع أجور سائر العمال في الفنادق المملوكة للوزارة، كما دعا عمال فندق داما روز إلى إدراج الزيادة الدورية للأجور في التأمينات الاجتماعية، وتسجيل الزيادة الأخيرة لعمال الفنادق الدولية، أما ممثلو عمال القطاع الخاص في متفرقات الفنادق، فاشتكوا من أن أغلبية العمال لم يتم تنسيبهم إلى النقابة، ما قد يقف حائلاً دون حصولهم على جانب كبير من حقوقهم، كما طالبوا بتشميل القطاع الخاص بالسكن العمالي، ورفع الأجور كحل لمشكلة نقص الكادر الفني والعمالي في الفنادق.

## النقل الجوي

طالب عمال النقل الجوي بضرورة رفع تصنيف مطار دمشق الدولي، عبر المسارعة إلى اتخاذ إجراءات تحسن من سوية المطار والكوادر العاملة، حيث عبر عمال الطيران المدني عن معاناتهم بسبب النقص العددي في كادر المراقبة الجوية، ما يتطلب إقامة دورة جديدة لسد النقص الحاصل، كما طرحوا مشكلة

تدوير المطالب العمالية سمة طغت على سائر المؤتمرات النقابية هذا العام كما الأعوام السابقة، إذ لم تبد الجهات الحكومية المعنية أية بوادر حقيقية لإعطاء الطبقة العاملة حقوقها المسلوبة، على امتداد سنوات من السياسات الليبرالية الصريحة، التي أقصت مصالح العمال جانباً لحساب أرباب العمل، وفيما يلي لمحة عن أبرز ما جاء في مؤتمرات دمشق لهذا الأسبوع.

## النفط والثروات الباطنية

انخفاض تسعيرة الطبابة بالنسبة للعمال الذين هم على تماس مباشر مع المشتقات النفطية، هي شكوى حملها عمال هذه المهنة الخطرة، إلى جانب مطالبهم بزيادة الإنفاق على الإعانات الممنوحة للعمال من صناديق النقابة، وأهمية العمل لتفعيل الجمعية الاستهلاكية، والتي تراجع دورها بعد الأزمة، ولا سيما فيما يتعلق بالبيع بالتقسيط، وأكد عمال النفط كذلك على حقوقهم التي سبق وأن طالبوا بها، دون أن تلقى رداً لدى الحكومة، وفي طليعتها تأمين الوجبة الغذائية لعمال الجيولوجيا والثروة الباطنية، وهو مطلب يتكرر منذ 12 سنة، وتوفير التدفئة المركزية في منشآت القطاع العام، إلى جانب حل مشكلة عمال الحقول، الذين فقدوا أضيائهم في المناطق الساخنة، وصرف مستحقات العمال من الحوافز الإنتاجية، مع التأكيد على رفع الأجور بما يتناسب مع الوضع المعيشي، وصرف البدل النقدي للإجازات وتثبيت العمال المؤقتين والعقود السنوية، أما عمال محروقات، فأكدوا على

# المؤتمرات النقابية في دير الزور



**مؤتمر نقابة عمال الدولة والبلديات : عقد المؤتمر في 1/21 وأكد المؤتمرين على زيادة الدورات الثقافية والسياسية، وضرورة رفع الأنقاض والسواتر الترابية، وتفعيل الصيدلية العمالية.**

## ■ مراسل قاسيون

### مجلس المدينة

طالبوا بتوفير الآليات الثقيلة والخفيفة واليد العاملة، لأن هناك نقصاً كبيراً فيها، وحجم الأعمال بعد الخراب والدمار كبير ويتطلب ذلك، وطالبوا بتأهيل الحدائق العامة بعمل طوعي من قبل المنظمات الشعبية، أما المطالب الخاصة بهم، منها: أنهم محرومون من اللباس المجاني رغم أنهم أخذوا موافقة شفهية به ولم يُصرف؟ وكذلك التعويضات والمخصصات الأخرى كلها، وتثبيت العمال المؤقتين، أو تمديد عقودهم، وصرف مستحققاتهم، وإشراك النقابة ببطاقة التأمين الصحي.

### طلال عليوي رئيس الاتحاد

استغرب غياب قطاعي المياه والاتصالات عن المؤتمر، وكان الأمور بخير، علماً أن المشاكل جمة، ولو حضروا لكانت الطروحات أقوى، وهذا يعني أن هناك حلقة مفقودة، فإما تكون بخير، وهذا غير صحيح، وإما ضعف في اللجان النقابية؟! محمد الياس عضو المكتب التنفيذي صدمنا بهذا المؤتمر، ومعييب أن نقابة بهذا الحجم يداخل فيها اثنان فقط، توجد مشكلة في اللجان النقابية، ويجب أن تجتمع اللجان كلها، لتفهم دورها، ولنحل هذه المهزلة.

### نقابة عمال النفط والكيماوية

عقد المؤتمر في 1/22 وكانت أكثر المطالب مشتركة بين اللجان النقابية: كعودة الطبابة

والأطباء المختصين بالتعاون مع المشافي والصيديات، وزيادة الطبابة العائلية، وبطاقات للأمراض المزمنة بدل تجديد الوصفات باستمرار وصرف تعويضات اللباس، رفع قيمة الوجبة الغذائية وبدلها بما يناسب الأسعار الحالية، والسكن العمالي، وصرف المستحقات والمكافآت، وغالبية هذه المطالب محرومين منها منذ 2013، وكذلك عودة العاملين إلى عملهم ممن انقطعوا عنه بسبب الأزمة والحصار، ممن اعتبروا بحكم المستقيل، أو ممن تجاوزوا 50 عاماً لأن قرار رئيس مجلس الوزراء حرّمهم من العودة!

### سادكوب

طالبوا بالسماح بعودة الأهالي لمتانزلهم، وإصلاح المنازل المتضررة، وصيانة شبكة الكهرباء في المحافظة، كما طالبوا في قسم الأمن والسلامة بحفر بئر ماء، وإثارته بالطاقة الشمسية، وتأمين حراس له لأنه لا يوجد سوى حارس واحد.

### حقل التيم

طالبوا بإعادة التعويضات والمستحقات للعاملين في شركة النفط جميعهم.

### شركة الفرات للنفط

أكدوا أيضاً على إشراك اللجان النقابية بالقرارات التي تخص العمال.

### حقل العمر

طالبوا بمراقبة الأسعار من قبل مديرية التجارة وحماية المستهلك، وإحداث مراكز توزيع الخبز للأهالي العائدين مجدداً أسوة بالقدماء، وزيادة عمال النظافة، وتسجيل المنازل المتضررة، لكون الأهالي فقدوا وثائقهم فيها.

### منجم الملح

طالبوا بإعادة تقييم أضرار المنجم بما

يعادل 850 مليون ليرة وربما أكثر!

### المحطة الثانية لنقل النفط

اشتكا من رئيس شؤون العاملين في الوزارة في دمشق، وأنه ضد عمال دير الزور، وأن روايتهم يتأخر صرفها، ولا تتم الموافقة لهم على السلف رغم حاجتهم لها بسبب الغلاء والظروف المعيشية القاسية لهم.

### معمل الورق

طالبوا بإعادة إعمار معملهم ومعامل ومصانع المحافظة كافة، ومساعدة العمال العائدين ممن تضررت منازلهم، وتقديم سلف لهم لإصلاحها، وتخديم المدينة بباصات النقل الداخلي.

### نقابة عمال الصحة

انعقد في 1/23 وكانت المطالب كثيرة بسبب تردي الواقع الصحي وبالتالي انعكاسه على المواطنين والعمال، وتنوعت بين المطالب الصحية حيث لا يوجد سوى مشفى الأسد في الخدمة وجزئياً.

والمعيشية والعمالية والخدمية، وأهمها: المطالب الصحية: شملت إصلاح الجهاز الطبقي المحوري الوحيد والمعطل، وتوفير طاقة شمسية للمخبر، وتعيين وتوفير الكادر الطبي، وتأمين أجهزة أشعة والمعالجة فيزيائية والأدوية والوصفات الطبية، وأدوية الأمراض المزمنة، وإعادة قسم التوليد، والعمل لإيجاد مشفى للأطفال، وترميم المستوصفات في المدينة وعددها 11، ورمم منها اثنان فقط، وكذلك مستوصفات الأرياف، وإصلاح وتوفير كافة اللوازم الطبية لمشفى الأسد رغم مرور خمسة أشهر على تحرير المدينة، لم ينجز فيه شيء، ولم تتشكل لجنة لتقدير الأضرار فيه وحاجته، وتأمين سيارات إسعاف، علماً أن الوزير أعلن عن توفير 6 سيارات، أخذ أربعة منها، وأعطانا اثنتان فقط؟ علماً أن حاجة المدينة لا تقل عن عشرين سيارة؟ المطالب المعيشية والخدمية: تناولت المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية في المحافظة المنكوبة، وإزالة الأنقاض، وإيجاد تسعيرة موحدة للمواصلات المرتفعة جداً وغير المنضبطة، والنظر بوضع الملتحقين

بمعلمهم ونقلهم مجاناً ومساعدة العاملين، حيث ارتفعت أجارات السكن إلى 60/50 ألف ليرة، وتأمين سكن لهم! المطالب العمالية والنقابية: تناولت المطالبة بمسابقة لتعيين عاملين في الصحة، بسبب النقص الكبير نتيجة التسرب والحرب والتقاعد، وكذلك تأمين اللباس العمالي المجاني، وتعديل صندوق المساعدات العمالية، نتيجة الغلاء وانخفاض قيمة الليرة الشرائية. مدير الصحة: أقر بقلّة الأدوية والكحول، وتوعد كل طبيب لا يعود حتى آخر الشهر سيعتبر بحكم المستقيل؟! طلال عليوي رئيس الاتحاد: مرت 5 شهور ولم يصلح الجهاز الطبقي المحوري، فكم سيستغرق إصلاح وترميم المشفى، وطالب بإعادة تأهيل القطاع الصحي في الريف والمدينة، ونطالب بلجنة من الوزارة، للكشف عن الواقع الصحي، فدير الزور تستحق منّا كل اهتمام، والوضع الصحي غير مدروس جيداً، يجب إعادة دراسته وتقييمه مجدداً.

## الطبقة العاملة



### الجزائر - مضيفو الطيران

دخل موظفو شركة الخطوط الجوية الجزائرية، في إضراب مفاجئ يوم 22 كانون الثاني، وانتهى في اليوم نفسه، وتوقفت على إثره عشرات الرحلات التي كانت مقررة من وإلى مطار هوارى بومدين. ويطالب المضربون، بإعادة جدول الزيادات في الأجور الذي جمد منذ شباط 2017 من قبل الإدارة السابقة، بسبب المشاكل المالية التي تدعيها الإدارة. أكد الأمين العام للنقابة الوطنية لموظفي الطيران التجاري، أن هذا الإضراب سيكرر ما لم تستجيب الإدارة لمطالب العمال. صرح أيضاً المدير العام لخطوط الجوية الجزائرية، أن الشركة تتخبط في مشاكل مالية لا تسمح برفع الأجور في الوقت الراهن، وكان وزير النقل قد صرح في وقت سابق: أن أوضاع الشركة ليست صعبة.



### تونس - عمال بلا أجور

أقدم عمال الشركة التونسية لصناعة الإطارات المطاطية «ستيب» في ولاية سوسة، صباح يوم 18 كانون الثاني، على إشعال الإطارات المطاطية وقطع الطريق الواصل بين سوسة والقيروان، وذلك احتجاجاً على ما اعتبروه انسداد الأفق، بسبب حجب أجور العمال من قبل الشركة منذ 8 أشهر، وفق ما ذكره الكاتب العام للنقابة الأساسية للشركة، وأكد: أن النقابة وإن كانت ضد الأساليب غير الشرعية في تنفيذ الاحتجاجات، ومع الوسائل السلمية في المطالبة بالحقوق، إلا أنها تتفهم رد فعل العمال الذين نفذ صبرهم وأصبحوا يعيشون أوضاع مزرية، في ظل تواصل تجاهل الدولة ولامبالاتها إزاء توقف نشاط المؤسسة وتفاقم أزمته المالية.



### ألمانيا - عمال صناعة المعادن

أعلنت أكبر نقابة عمالية لصناعة المعادن في ألمانيا، يوم 24 كانون الثاني: أن عشرات الآلاف من عمال المصانع نظمو إضرابات تحذيرية قصيرة للضغط من أجل تحقيق مطالبهم برفع الأجور وسط استمرار المفاوضات. قالت نقابة «أي جي ميتال» أن 170 ألف عامل في 785 نشاط تجاري في أنحاء البلاد، شاركوا في إضراب استمر ساعات، ومنها: شركات «أودي ومرسيدس». كانت النقابة قد نظمت عدداً من الإضرابات التحذيرية خلال الشهر الجاري، إذ تطالب في مفاوضاتها مع أصحاب الأعمال: بزيادة رواتب قدرها 6% لقرابة ثلاثة ملايين وتسعمائة عامل، بالإضافة إلى إمكانية تقليل ساعات العمل الأسبوعية.



### سلوفينيا - موظفو القطاع العام

بدأت النقابات العمالية في سلوفينيا، يوم 24 كانون الثاني بإضراب عن العمل، في إطار سلسلة إضرابات واحتجاجات تستهدف الضغط على الحكومة لزيادة أجور العاملين في القطاع العام، وقد أيدت نقابات العاملين في قطاع التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والثقافة والدفاع والقضاء والإطفاء هذا الإضراب، ومن أهم مطالب النقابات: إلغاء التفاوت في الأجور، والذي ظهر بعد دخول الحكومة في اتفاقات أجور منفصلة مع الأطباء. تعتزم النقابات تنظيم المزيد من الإضرابات في الشهر المقبل، حيث ستضرب نقابة رجال الشرطة يوم 12 شباط المقبل، ويضرب عمال الرعاية الاجتماعية يوم 13 والمعلمون يوم 14 شباط المقبل.

# المؤتمر السنوي الرابع لنقابة عمل الغزل والنسيج بحلب المنعقد بتاريخ 28/1/2018



/أحمد حسين/ أمانة الشؤون الصحية والخدمات، أشار في تقريره إلى نشاط أمانته فيما يخص الإعانات والصرفيات المألنة من خلال صناديق النقابة، مبيناً حجم المبالغ من واردات ونفقات هذه الصناديق، وطالب بتعديل نظام صندوق المساعدة الاجتماعية بما يخدم العاملين لدى قطاع النسيج، وتم تفويض مطلب النقابة بإجراء التعديل في المؤتمر.

/نبيل حميدان/ أمانة الشؤون الاقتصادية - أشار في تقريره حول الواقع الاقتصادي لقطاع الغزل والنسيج، مشيراً إلى أن هذا القطاع تعرض لدمار كبير، وخروج معظم معاملته عن الإنتاج، ويجري حالياً تجهيز وتأهيل بعض الصالات والمباني لوضعها في الخدمة.

وأن هناك صعوبات كثيرة يعاني منها هذا القطاع مثل: « عدم توفر قطع الغيار والنقص الشديد في الكوادر الفنية، وطالب بتأمين وسائل نقل للعاملين في التجمعات التي بدأت تقف في العمل، مثل: « شركة الألبسة الجاهزة » ومؤسسة حلج وتسويق الأقطان، كما طالب بتأمين التغذية الكهربائية لمنطقة عين النل، وذلك لتسهيل أعمال الصيانة والتأهيل لمعامل النسيج هناك .

/عمر العلي/ رئيس لجنة نقابية: طالب

ومداخلة أخرى من إحدى العاملات لدى شركة الألبسة الجاهزة الداخلية: طالبت فيها بتشغيل يوم السبت عطلة أسبوعية للعاملين في التجمع، وعضو لجنة نقابية آخر طالب في مداخلته بإعادة تأهيل مشفى شحان العمالي.

تم خسارة 50 - 60 % من الخبرات الفنية في هذا القطاع، وأنه تمت عدة زيارات لمعامل القطاع الخاص، وتم تنسيب عدد من العاملين إلى النقابة، وطالب بالإزام أرباب العمل بنظام عمل داخلي يحافظ على حقوق العمال .

2- رفع نسبة التعويض العائلي.  
3- تحسين الخدمة الصحية للمعالجة السنية.  
4- رفع الرواتب والأجور.  
/ماجد سلوم/ أمانة العمل في مكتب النقابة: أشار في تقريره إلى أنه في فترة الأزمة

# المؤتمر السنوي الرابع لنقابة عمال البناء والأخشاب بحلب المنعقد في تاريخ 28/1/2018

لأخوة العمال.  
مدير الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية، أشار في رد على بعض التساؤلات حول ما يتعلق بمدينة حلب « المخطط التنظيمي » أنه تم وضع دراسة شاملة لهذا الموضوع، من خلال جرد واقع أحياء المدينة التنظيمي. وأشار بأن فرع الشركة هو قطاع رابع، والعاملين في الشركة يحصلون على رواتبهم دون تأخير. وأضاف بأن المخطط التنظيمي لمدينة حلب جاهز دراسياً بشكل كامل.

مديرة الإسكان «ميادة التنجي» أشارت إلى أنه يجري العمل حالياً على تقييم حجم الأضرار التي لحقت بمشروع منطقة « المعصرانية » وشمال هاننو، ومن ثم يجري العمل على إعادة ترميمها وتأهيلها لتكون صالحة للسكن.

أحد المداخلين من تجمع شركة البناء والتعمير، أشار إلى النقص الشديد في عدد الآليات الهندسية في الشركة، ونقص شديد في اليد العاملة. - مدير الشركة العامة للطرق والجسور، أشار إلى حجم الدمار الذي أصاب هذا القطاع الإنشائي في مدينة حلب، وأن هذا القطاع يعاني من صعوبات كثيرة سواء بالبنية التحتية أو اليد العاملة ونقص بالآليات، مع ذلك تقوم الشركة بالإمكانات المتوفرة بصيانة بعض الطرق والجسور والدورات داخل المدينة وأطرافها، ويجري العمل على تأمين وسائل نقل للعمال. كما أشار إلى أنه يتم تأمين المزايا للعمال بالحد الأدنى حالياً، وسيتم تحسينها قريباً. ولفت الانتباه بأن الرواتب والأجور متدنية ويجري العمل على تعويض ذلك من خلال صرف مكافآت تشجيعية

غسان/ أمانة الشؤون التنظيمية، أشار في تقرير أمانته إلى الأمور التالية:  
1- ضرورة تمتين وحدة الطبقة العاملة.  
2- المتابعة الميدانية لنشاط اللجان النقابية في التجمعات العمالية.  
3- توسع العمل النقابي في القطاع الخاص، ويبلغ عددهم الآن 173/ عاملاً.  
4- تم تشكيل لجان خاصة بالصحة والسلامة المهنية في أغلب التجمعات.  
5- لدى النقابة «11 لجنة نقابية قطاع عام، ولجنة واحدة قطاع خاص».  
6- مجموع المنتسبين للنقابة 876/ عاملاً وعاملة.

/يوسف الويس / أمانة الشؤون الاقتصادية، أشار في تقريره إلى نشاط المكتب، مبيناً الواقع الاقتصادي للجهات التابعة لعمل النقابة، من حيث المالك العددي والواقع المالي.



## نقابات السويداء تعقد مؤتمراتها!

عقدت المؤتمرات النقابية لنقابات الكهرباء والغزل والطباعة في محافظة السويداء على أن تستكمل باقي المؤتمرات تباعاً، وأهم المطالب في مؤتمر الكهرباء:

- 1- العدالة في توزيع الدخل وتحسين الوضع المعيشي بزيادة الرواتب والأجور بما يوازي تكاليف المعيشة.
- 2- دعم القطاع العام وتطوير إنتاجيته وتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية.
- 3- الاستمرار بسياسة الدعم الاجتماعي، فيما يتعلق بحوامل الطاقة والسلع الغذائية الضرورية.
- 4- الحد من النهب الضريبي والجمركي ومحاربة الفساد والهدر.
- 5- زيادة أسعار واعتمادات العمال من حيث « اللباس - الواحداط الطبية - الوجبة الغذائية - الجولات »

- 6- صرف البدل النقدي عن أيام العطل والأعياد للعمال المداومين في هذه الأيام.
  - 7- صرف تعويض الاختصاص لحملة شهادة المعهد المتوسط بعد عام 1985
  - 8- إعادة النظر بقرار مجلس الوزراء رقم 2592 /تاريخ 2005/9/28 بخصوص معادلة نسب تعويض طبيعة العمل.
  - 9- زيادة عدد الدرجات النارية للعمال وتعويض البنزين المخصص لهذه الدرجات.
  - 10- تعديل نظام الحوافز الإنتاجية لدورها في تطور الإنتاج ومساعدة العمال مادياً.
  - 11- تثبيت العمال المؤقتين وتشميلهم بتعويض مخاطر العمل.
- أهم مطالب عمال نقابة الغزل:  
1- إدراج مهنة صناعة السجاد ضمن الأعمال والمهن الشاقة.

- 2- متابعة موضوع استقدام النول الحديث لمعمل السجاد الآلي.
  - 3- تعيين عمال جدد على خطوط الإنتاج في معمل السجاد.
  - 4- تعديل النظام الداخلي للوحدات الإرشادية لصناعة السجاد اليدوي، وإيجاد الصيغة القانونية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لضمان حقوق العاملات بحيث تتضمن عقوداً سنوية، وإشراكهن في مؤسسة التأمينات الاجتماعية.
  - 5- إيجاد الآلية الملزمة لأرباب العمل، لتنسيب العمال في القطاع الخاص، وإشراكهم في التأمينات الاجتماعية والمحافظة على حقوقهم.
- أهم مطالب عمال نقابة الطباعة:  
1- إعادة النظر في بطاقة التأمين الصحي، وإبقاؤها مع المتقاعدين للاستفادة منها، وإيجاد الآلية الملزمة لضبط الأطباء غير الملتزمين بالعقود

- المبرمة معهم.
- 2- تعيين مستخدمين وحراس ليليين في المدارس والمعاهد، وتوزيعهم بشكل صحيح وتأمين المستلزمات الضرورية للقيام بعملهم.
- 3- تعيين عمال زراعيين في حدائق المدارس، ومديرة الثقافة والمراكز الثقافية.
- 4- رصد محطة البث الإذاعي والتلفزيوني بالكوادر اللازمة من الفنيين والسائقين وتأمين المستلزمات الضرورية للقيام بالعمل.
- 5- تنظيم أوضاع عمال الفاتورة، ورفع مذكرة لتفويض مديرية التربية، بإبرام العقود وتحديد أجالها الزمنية وحماية حقوق العمال.
- 6- صرف تعويضات ساعات الحاسوب الإضافية للمستخدمين، وإعفاء أبناء عمال قطاع التربية من رسم التعاون والنشاط المدرسي، وتجديد دفتر الصحي للعاملين مجاناً.

# جميل: كي لا «يتسلط» أحد على سلطة الشعب



أجرى رئيس منصة  
موسكو للمعارضة  
السورية، وأمين  
حزب الإرادة الشعبية  
المعارض، د. قدري  
جميل، خلال الأسبوع  
الفانت عدة لقاءات  
إعلامية، في إطار  
الحديث عن مؤتمر  
الحوار الوطني في  
سوتشي، وفيما يلي  
نعرض ما حملته  
هذه اللقاءات من  
توضيحات وردود.

## ■ قاسيون

● كيف تنظرون إلى المشاركة في مؤتمر سوتشي، هل أنتم مرتاحون حتى الآن لحجم المشاركة وتمثيلها لأطياف الشعب السوري؟

أعتقد أن الوضع مقبول، وأرجو أن نتذكر أنه لا يجب رفع سقف التوقعات كثيراً، والتمثيل جيد، لا يمكن أن أقول أن كل أطياف الشعب السوري ممثلة، ولكن أطيافاً واسعة ممثلة وهذا شيء هام.

المشكلة أن سورية بحاجة إلى حوار بين مكوناتها السياسية وغيرها، هذا الحوار مقطوع، كانت هناك محاولة يتيمة في تموز 2011 لإقامته، ولم تفلح ولم تشق طريقها، الآن استعادة هذه المحاولة، والاستمرار بها وإنجاحها ضرورة قصوى، لأن القضايا التي تتطلب الحل في سورية تحتاج مشاركة كل السوريين، ويتطلب الحوار أن يتعلموا فن تقديم التنازلات، وهذا ضعيف قليلاً في بلادنا.

● أنتم كمنصة موسكو ما هي طروحاتكم لعرضها أمام مؤتمر سوتشي، هل بحثتم طروحات معينة في اللقاءات التحضيرية التي جرت؟ طروحنا الآن هي طروحات الباردة، الحديث يتركز بالدرجة الأولى على الدستور، وحسب ما فهمنا من المنظمين أنه من المفروض أن يجري اختيار لجنة إصلاح دستوري، والإصلاح الدستوري يجب أن يناقش الاتجاهات العامة للدستور الجديد، أو التعديلات الدستورية، حسب ما يتفق عليه، هذه الاتجاهات ستقرر عملياً المشترك بين وجهات النظر المختلفة والوصول إلى قواسم مشتركة، تسمح للجنة صياغة الدستور أن تؤدي عملها لاحقاً في دمشق بشكل جيد.

● هل لمستم اليوم خلال مشاركتكم في اللقاءات التحضيرية توجه إيجابي لدى المشاركين في مؤتمر سوتشي؟ نحن من المستحيل أن نستطيع مقابلة جميع المشاركين. قابلنا قسماً منهم، والقسم الذي قابلناه، سواء كانوا موالاة أو معارضة، هم منفتحون الواحد على الآخر، وأعتقد أن الجو العام هو جو محاولة الوصول إلى توافقات، وهذا هو الشيء المهم، العملية لم تبدأ بعد، غداً سيبدأ الحوار الحقيقي، لذلك نحن نستعد لذلك وننتظر استكمال قدوم وفد منصة موسكو من دمشق الليلة.

● هناك رؤية ستغيب ربما عن سوتشي في أثناء أعماله مع غياب منصة الرياض عن المشاركة في سوتشي، بالتالي كيف سيتم استثمار أية نتائج مرتقبة في سوتشي في مسار جنيف طالما أن منصة الرياض هي مفاوض أساس هناك؟

ما أستطيع قوله هو: أن قرار مجلس الأمن تحدث عن ثلاث منصات القاهرة وموسكو والرياض، أعتقد أن هناك منصتين حاضرتين في سوتشي، المنصة الثالثة وهي منصة الرياض إذا لم تحضر، فأعتقد أنها ستضعف نفسها سياسياً كثيراً، لأنها تكون قد فقدت ساحة يمكن فيها أن تقدم آراءها وتقع الآخرين، وتسمع الآخرين بأن واحد، من أجل المزيد من التفاعل، الخاسر الوحيد من عدم مجيء منصة الرياض إلى سوتشي، هو منصة الرياض نفسها.

● في الحديث عن الدستور للجنة الدستورية التي تشكلت الآن للقيام بإصلاح دستوري كما تفضلت حضرتك، برؤيتكم ما الذي يجب أن يتضمنه أي تعديل دستوري؟ اللجنة لم تشكل بعد، بمسودة البيان

كأنهم شخص يقوم بإطلاق النار على نفسه، يخاف من دولة، ولا يريد من الذين يخاف منهم أن يأتوا ويتناقشوا مع السوريين الباقين، كي يقوموا بحل موضوع سورية الجديدة، ويحافظوا على وحدتها، هنالك مفارقة فظيعة غير مفهومة، ويمكن أن تضع الكثير من التساؤلات التي تتطلب التفكير لاحقاً.

● ما هي رؤيتكم للأفكار الرئيسة؟ ثلاث قضايا تحتاج حلاً، القضية الأولى: إعادة توزيع الصلاحيات - بشكل يضمن تطور سورية القادم ديمقراطياً - بين الرئاسة ومجلس الوزراء والسلطة التشريعية. القضية الثانية: كيف فعلاً توسع المشاركة الشعبية عبر المجالس في المناطق، وفي المركز مجلس الشعب، بحيث يكون الشعب فعلاً هو صاحب السلطة وليس شكلاً، وكيفية إيجاد تلك الضمانات الدستورية كي لا يستطيع أحد أن «يتسلط» على سلطة الشعب، ولا يستطيع أحد، مستخدماً سلطة الدولة، أن يذهب الشعب، هذا يريد من الشعب أن يعطى الإمكانات والصلاحيات، كي تكون له إرادة في الدفاع عن نفسه، فالناس عندما ترى أنه لا توجد فائدة لا تشارك في العملية، وهذه النقطة يوجد فيها نقاش واسع بالمناسبة، لأن فيها تفاصيل كثيرة. والنقطة الثالثة: المركزية واللامركزية، البعض يتكلم عن اللامركزية وأنه يريد لا مركزية مطلقة، ومشكلتنا في سورية هي المركزية المطلقة، ذاهبون من نقيص إلى نقيص، بينما الحل هو إيجاد الشكل المتوازي والتناسب الصحيح بين المركزية واللامركزية، وهذه القضية لا يمكن لأحد أن يحلها غير السوريين بأن يجلسوا ويتناقشوا بالتفاصيل، بل بمئات التفاصيل.

الختامي المشار إليها المفروض أن تشكل في نهاية أعمال المؤتمر، الإصلاح الدستوري أعتقد أن جوهره في نهاية المطاف، هو: إعادة السلطة للشعب، ولنبحث عن الآليات الملموسة الفعلية الدقيقة التفصيلية التي تسمح للشعب السوري أن يكون سيد مقاليد، وأن يكون مسيطراً على التطور كله، وأن يكون رقيباً فعلياً على جهاز الدولة. أعتقد هذه هي النقطة المركزية التي يجب أن يتم النقاش حولها، والقصة لا يمكن اختصارها بانتخابات مجلس شعب، بل القصة أكبر من ذلك: كيف سيتم إدماج أكبر عدد من السوريين ومشاركتهم في عملية صياغة القرارات اللاحقة؟ هذا هو التحدي الذي يجب أن نجابهه وأن نحله.

● روسيا قالت أنها وجهت دعوة للأكراد كأفراد كي يحضروا مؤتمر سوتشي، مع ما يجري في عفرين ووجود تركيا هنا أيضاً كدولة ضامنة، حدثنا عن مشاركة الأكراد لوسمحت. موجودون، ووجهت دعوات لم تلب بسبب وجود تعقيدات على الأرض، ونحن نأمل لاحقاً أن يكون لهم الحصة التي يستحقونها في الحوار السوري- السوري، لأنه بصراحة دونهم لا يمكن صياغة دستور جديد، فإذا كنا نريد أن نحافظ على وحدة سورية، ينبغي أن نسمعهم ونرى ما يريدون وما هي مطالبهم، وأن نجري نقاشاً، ونصل إلى توافقات ونهني الوضع بهذا الشكل. ما استغربه من الموقف التركي من الأكراد، هو أنهم خائفون من دولة انفصالية، وبالوقت ذاته لا يريدون منهم أن يأتوا، فهل يعلمون أنهم إن لم يأتوا سيدفعون بهم لتأجيج المشاعر الانفصالية، ويدفعون المتشددون لدى الأكراد؟ أي: أن موقف الأتراك غريب فعلاً،

الحل هو إيجاد الشكل المتوازي والتناسب الصحيح بين المركزية واللامركزية

# «سورية تحتاج نظاماً جديداً...»



عاد للعمل وبقي أن ندعس على «كبسة البنزين» كي تنطلق سيارة جنيف. وبانطلاق سيارة جنيف لتنفيذ القرار 2254 نكون قد حققنا عملياً الهدف المطلوب، والذي كان ينتظره طويلاً الشعب السوري.

## أهداف سياسية وأمنية من «صورة كيالي»

حول احتمال إجراء تغييرات في هيئة التفاوض، و«الصورة مع علي كيالي» والتي كانت مادة عملت وسائل الإعلام على استغلالها كثيراً، أكد جميل: أولاً: ليس مطلوب تغيير هيئة التفاوض، لأن ذلك يتطلب تغيير قرار مجلس الأمن، وقرار مجلس الأمن لا يمكن تغييره، لأن تغييره سيسبب كارثة، وسيجعل الكارثة تستمر في سورية، وهذا ما يريده الغربيون، اليوم شكلنا عملياً في سوتشي لجنة دستور، واتفقنا هناك على آليات تشكيل هذه اللجنة، الآليات هي على الشكل التالي: تم الاتفاق تصويتاً أن الأسماء التي سيجري منها الانتخاب للجنة الدستور هي مئة من الموالاة، وخمسون من المعارضة الحاضرة، وطلب تسليم القوائم لهيئة الرئاسة، وهذا ما جرى. وفي القرار النهائي، قيل: إن لجنة الإصلاح الدستوري ستشكل ممثلين للحكومة، أي: سيتم اختيارهم من هؤلاء المئة، هؤلاء ليسوا هيئة، هؤلاء مرشحون مفترضون محتملون لعضوية لجنة الإصلاح الدستوري، وسيتم اختيارهم من الخمسين الذين قدموا إلى هيئة الرئاسة، إضافة إليهم هنالك عدد سيقرره دي ميستورا من المعارضة الأخرى، ومن ممثلي المجتمع الدولي، ومنهم خبراء، بمعنى آخر، أن المئة وخمسون الذين قدمت أسماؤهم هم ليسوا هيئة نخبية، بل هم مرشحون منهم، أعطي دي ميستورا حرية الخيار بعد أن يدرس الموضوع مع أصحاب

تغيير مادة أو مادتين من الدستور، لكن عملياً عندما تغيرت المادة الثامنة التي كانت تقول بقيادة حزب البعث للمجتمع والدولة، اضطرت لجنة الدستور أن تغير 40 أو 50 مادة مرتبطة بهذه المادة، فتشكل دستور جديد. لذلك، أرجو عدم الغوص بنقاشات نظرية، وسابقة لأوانها منذ الآن، في موضوع التعديل أو التغيير للدستور، دعونا نكون هنا براغماتيين قليلاً، إذ نبدأ العملية والشبهة ستأتي مع الأكل، وسنرى ماذا سيتطلب الواقع نفسه، ولكن المهم أن سورية بحاجة إلى نظام سياسي جديد يجب أن ينعكس في الدستور، ويجب أن يضمن الانتهاء من آثار الكارثة الإنسانية، وأن يضمن استمرار مكافحة الإرهاب، وعدم إعادة إنتاجه، نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ويجب أن يضمن التغيير الوطني الديمقراطي المطلوب، الذي يمارس فيه الشعب فعلاً وليس قولاً وليس ورقاً. السلطة الحقيقية على جميع مؤسسات الدولة، والرقابة الحقيقية على كل مؤسسات الدولة، أي: أن السلطة في أية دولة ومنذ بدء التاريخ حينما استخدمت كلمة ديمقراطية، كانوا يتكلمون دوماً عن سلطة الشعب، وليس عن سلطة الدولة، الدولة ينتخبها الشعب ويقرها الشعب ويراقبها الشعب، لذلك نحن مطلوب منا في الدستور الجديد، في سورية، أن نفكر جدياً كيف يجب أن يمارس الشعب سلطته في بلادنا.

هذا باختصار ما أردت قوله لكم ولكم اطلعتم على سوتشي ومجرياته، والهدف من مؤتمر سوتشي تحقق وجرى اختراق كبير، فجنيف التي تعمل منذ سنوات كانت متوقفة ومعطلة في مكانها، سوتشي أعطاهم دفعة قوية وهذا أنا قلته في المؤتمر السابق، بأن سيارة جنيف مغرزة في الوحل ويلزمها دفع، وسوتشي قام بدفعها بقوة، وهذه السيارة اليوم تهبط نفسها للانطلاق، ومحرك جنيف

## مطلوب منا في الدستور الجديد في سورية أن نفكر جدياً كيف يجب أن يمارس الشعب سلطته في بلادنا

عقد رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د. قدري جميل، مؤتمراً صحفياً يوم الجمعة 2 شباط 2018، في مقر وكالة «روسيا سيغودنيا» في موسكو، تناول فيه أفاق النسوية السلمية للأزمة السورية، ولا سيما تلك المتعلقة بنتائج مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي. فيما يلي نستعرض جزءاً من هذا المؤتمر، متضمناً المقدمة الاستهلالية التي بدأ فيها د. جميل المؤتمر.

### قاسيون

التي ذكرتها يعني الأمور التالية: أولاً: أن جنيف قد أنقذت. ثانياً: أن العملية السياسية في سورية لخروجها من الأزمة هي قاب قوسين أو أدنى من أن تبدأ. ثالثاً: نجاح سوتشي يعني أن الأطراف جميعها التي لها علاقة بالأزمة السورية من حيث المبدأ، قد تم التوافق بينها على بدء النقاش المباشر حول قضية كبرى هي الدستور. والدستور هو سورية المستقبل، وكيف ستكون. هذه الأمور كلها أساسية وهامة، وكلها ستجري تحت رعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس تنفيذ القرار 2254. لكن أهم ما أريد قوله حول نتائج سوتشي، كان السيد لافريتييف قد أعلنه في مؤتمره الصحفي، ولم يتوقف عنده الكثيرون ولم يعطوه الاهتمام الكافي، وهي نقطة قالها السيد لافريتييف: أن روسيا فوضت دي ميستورا كدولة بتشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، وبالتالي، لا أعتقد أن هنالك عوائق اليوم أمام تشكيل وبدء عمل هذه اللجنة.

ماذا يعني إصلاح دستوري؟ هذا ما سنناقشه في اللجنة نفسها، الإصلاح الدستوري مفهوم عريض، ممكن أن يبدأ بتعديلات على الدستور، ويمكن أن ينتهي بتغيير على الدستور، هذه قضية تفاوضية ويجب الانطلاق فيها ليس من مواقف سياسية وإيديولوجية مسبقة، وإنما يجب الانطلاق بها من ضرورات الواقع نفسه، سأسوق مثلاً: الدستور الحالي 2012 عندما شكلت لجنته كانت الفكرة من حيث المبدأ أن يجري

قبل كل شيء، أريد أن أهنئ الشعب السوري أولاً، والقوى الشريفة جميعها في سورية، وجميع الحاضرين هنا بنجاح مؤتمر سوتشي. إذ نجح مؤتمر سوتشي نجاحاً منقطع النظير، وانعكس ذلك تحديداً في قضيتين: إقرار البيان الختامي بالشكل الذي أقر فيه، وتشكيل لجنة الإصلاح الدستوري. كانت هنالك مراهنات كثيرة على سوتشي، وكان هنالك مراهنون على أن سوتشي سيدفن جنيف، كما كانت هنالك رهانات من الطرف الآخر بأن سوتشي معاد لعملية جنيف ولن تحضره.

### سلطة الشعب لا الدولة

نحن كان موقفنا من الأساس، أن جنيف بحاجة إلى إنعاش كما أنعشته أستانا في حينه، لذلك يجب الذهاب إلى سوتشي، وقد ناقشنا كثيراً وبجدة، حيث جرى النقاش بيننا وبين أصدقائنا وإخواننا في هيئة التفاوض التي لم تستطع أخذ قرار لا بالذهاب ولا بعدم الذهاب، حسب النظام الداخلي المقرر في الهيئة، لذلك كان حقنا أن نذهب لأن الدعوات أصلاً فردية ولم توجه دعوة لهيئة التفاوض بل وجهت الدعوة لأعضاء في هيئة التفاوض بصفتهم الشخصية. نحن لدينا هذه الدعوات، وذهب وفدنا بما فيه أعضاء في هيئة التفاوض إلى سوتشي. إن نجاح المؤتمر في سوتشي بالمخرجات

# وموقف منصة موسكو واضح



أعتقد أنه يمكن أن نعتبر أن هؤلاء حضروا سوتشي، لأنهم كانوا ينوون الحضور ولم يستطيعوا بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم، ولكن نحن كنا موجودين كمنصة موسكو وجبهة التغيير والتحرير بكمية لا بأس بها، بالمقارنة مع مكونات المعارضة الأخرى، التي كانت موجودة في سوتشي، وكل هذه الإشكالات ستحل خلال الأيام القليلة القادمة بالتشاور مع السيد دي مستورا، وأنا مسرور من شيء، أننا حضرنا كمنصة موسكو رغم كل الترويع والتخويف والهجمات التي جرت ضدنا، وحجزنا لنا مكاناً على هذا الأساس في لجنة الإصلاح الدستوري عبر سوتشي، ونحن موجودون أصلاً في الهيئة، وأيضاً الهيئة سيكون لها حصة، ونحن لنا حصة في الهيئة، سنحاول ترتيب الأمور. أنت تسألني أسئلة من المبكر الإجابة عنها، اليوم سوف يجري توافق، ولكن موقعنا قوي كمنصة موسكو من أجل الحديث عن تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري القادمة.

يشي بهذا الأمر النسب بالأسماء التي طلبت، الأعداد: 150+100+50+ نسبة لديمستورا أعتقد أن وزنها سيساوي الخمسين، وهو لن يضع خمسين اسماً، هو سوف ينتقي. بما معناه أنهم سوف يأخذون نصف الـ 25، بقي نصف الـ 25 الرابع وسيختاره ديمستورا من هيئة التفاوض من الذين لم يحضروا ومن خبراء ومن المجتمع المدني، هذه العملية ستجري بالتشاور مع جميع المكونات، هنا أنا لست مستاء، أتنا الدعوات بأسمائنا الشخصية، لكن أنا لم أذهب بقرار شخصي بل أخذت موافقة المنصة، وموافقة قيادة الحزب، وموافقة قيادة الجبهة، وأرسلنا وفداً من 32 شخص من دمشق، ووجدنا هناك كان 36، وهناك 90 شخصاً في دمشق بقوا على أرض المطار، حيث جرت إعاقة خروجهم بشكل مقصود من قبل السلطات السورية مع الأسف، مع أنه كان هناك أمكنة فارغة في آخر طائرة، والـ 90 شخصاً عادوا إلى بيوتهم بعد انتظار 24 ساعة، ولكن بما أن الأعمال بالنيات، فأنا

**الإرهاب ليس ظاهرة فقط مدعومة من الخارج بل له أراضيته وبيئته الداخلية الاجتماعية الاقتصادية هي المهمشون والفقر والبطالة واقتصار مكافحة الإرهاب على الجانب العسكري خطير**

والذي لم ألتق به سابقاً، ولم ألتق به إلا خلال الصورة، وقد أخذت الصورة معه دون أن أعرف اسمه، والملفت للنظر أنه بعد ساعتين كانت هذه الصورة منتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وعند الطرف المعارض مع تعليقات غير محترمة، السؤال الأول: كيف انتقلت الصورة التي جرت في سوتشي إلى أطراف المعارضة؟ وفي اليوم التالي، سمعت أن الكثير من الجرائد التركية والتلفزيونات قد نشرتها، والسؤال الأهم: ليس لماذا نشرها، بل كيف انتقلت هذه الصورة من الكاميرا التي التقطت بها إلى وسائل الإعلام المعارضة والتركية، هذا السؤال أنا سادق فيه وحينما أجد الجواب سأبلغه، ليس لدي جواب الآن، لذلك، هذه الصورة هي كعشرات ومئات الصور الأخرى، فاستخدام هذه الأوراق هي لعبة غير شريفة، وهدفها أنا أعيه وهو الإيقاع بين الجانب الروسي والجانب التركي أكثر، الإيقاع وإحداث المشاكل معناه، أن هناك طرفاً ثالثاً يعمل على هذا الموضوع، والهدف الآخر منها، هو استمرار الهجوم علينا وعلي شخصياً من أجل إلقاء ظلال الشك والشبهات على موقعنا السياسي، وعلى منصتنا وعلى حزبنا وعلى الجبهة، استباقاً للتطور اللاحق، لذلك، فإن هذه العملية ليست بسيطة وليست بريئة وإنما لها أهداف بعيدة المدى سياسية وأمنية.

## موقف منصة موسكو قوي

وحول مسألة تشكيل لجنة الإصلاح الدستوري، قال جميل: أولاً، ديمستورا بالتشاور مع كل طرف، وبعد أن يقرر عدد الوفد الإجمالي وحصة كل طرف من هذا الوفد، سيتشاور مع أولي الأمر في هذا الوفد حول الأسماء التي يجب اختيارها ويأخذ هو القرار، تقول لي خمسين؟ افتراضياً أنا أقول أنه سوف يأخذ 25 من وفد الموالاة، لأنه

العلاقة جميعهم، لذلك أصبح لدينا هنا مساران مرتبطان ببعضهما البعض، لدينا هيئة التفاوض على أساس القرار 2254 ولم يلغها أحد، ولدينا لجنة الإصلاح الدستوري التي ستشكل على أساس منتجات ومخرجات سوتشي، كل موضوع الدستور سيبحث في لجنة الإصلاح الدستوري، وخلال العملية اللاحقة سنرى كيف الوفدان، أنتم لاحظتم بين مرشحين الموالاة المئة، أنا لاحظت ولا أعلم إذا رأيتم القائمة، كثير من أعضاء الوفد الحكومي غير موجودين بعضهم موجود وبعضهم الآخر غير موجود، لذلك لا يجوز وضع هاتين القضيتين بوضع تناقض. صحيح أنه خلال السنوات الماضية، وفد الحكومة ووفد المعارضة لم يستطيعا الجلوس معاً، ولكنهما الآن سيجلسان عبر هذه الطريقة هذا أولاً، ثانياً: دائماً مع الطرف التركي هناك إشكالات، ولكن أعتقد كونه أحد الرعاة الثلاثة، عبر النقاش مع الأصدقاء الروس والإيرانيين سيتم حلها، والدليل أن الإشكالات التي كانت موجودة ببدء المؤتمر تم حلها، أما فيما يخصني بكلامك، فالرفيق خالد الذي يجلس بجانبك كان موجوداً بسوتشي وكان ممثلاً لجبهة التغيير والتحرير، أنا تصور معي العشرات وإذا لم أرد المبالغة المئات، و95% من الذين تصوروا معي أنا لا أعرفهم، وعلى فكرة الذي يعرفني ليس هناك حاجة لأن يتصور معي، لكنه كان يطلب الصورة المشتركة أناس يعرفونني، ولكن لم يسبق أن التقوا بي، وأنتم تعرفون أنه لباقة وأدباً أنا ليس من الممكن أن أرفض لأحد من السوريين الموجودين في مؤتمر الحوار الوطني، أن أخذ صورة مشتركة معه، مع أن هذا الموضوع أخذ وقتاً كبيراً مني في الاستراحتات التي كان يجب أن أعمل بها بقضايا تهم مجريات المؤتمر، وأحد الذين أخذ صورة معي هذا الشخص الذي ذكرته،

## التغيير الحقيقي ضماناً دحر الإرهاب

أما عن مكافحة الإرهاب، فأكد د. جميل: مكافحة الإرهاب صحيح أنها تتم عسكرياً بالدرجة الأولى، ولكن الاقتصار على الجانب العسكري خطير، لأنه ممكن أن يضع الأرضية لإعادة إنتاج الإرهاب، إذا لم يرافق العمل العسكري عمل سياسي واقتصادي واجتماعي عميق، لأن الإرهاب ليس ظاهرة فقط مدعومة من الخارج، بل الإرهاب له أراضيته وبيئته الداخلية الاجتماعية الاقتصادية، هي المهمشون والفقر والبطالة، واقتصار مكافحة الإرهاب على الجانب العسكري خطير، وسيجري ما جرى في العراق، حينما تم القضاء على القاعدة، وأعيد إنتاجها بشكل داعش، لأن القضاء على القاعدة لم يرافقه تغييرات سياسية حقيقية، وإعادة الحقوق إلى الناس، هذا استطاعت داعش أن تبني عليه، وداعش كبنية أسوأ من القاعدة في الممارسة، لذلك أنا أقول في سورية عملياً، ننتهي من القضاء على داعش، ولكن إذا لم يرافق ذلك تغييرات سياسية واقتصادية عميقة ليس هناك ضماناً ألا تظهر داعش 2، وداعش 2 ستكون أسوأ من داعش 1 هذا أولاً.

# دليقان: للاستفادة من الظرف الجديد

أجرت شبكة «بي بي سي»، الأربعاء 2018/1/31، حواراً مع عضو منصة موسكو للمعارضة السورية، مهند دليقان، تناول فيه موقف المنصة من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي. وفيما يلي، أبرز الأسئلة التي حملها اللقاء والإجابات عليها

## ■ قاسيون

● هل شعرتم أن هذا المؤتمر قد خرج بشيء ما مفيد يدفع بالحوار السوري والحل السياسي قدماً؟ وهل الحديث اليوم عن اللجنة الدستورية مختلف عما كنا نتحدث عنه سابقاً في إطار السلال الأربع للسيد دي ميستورا؟

بدايةً، المؤتمر يعقد في روسيا ولو حضرته الملائكة، فإن القوى المعادية لروسيا ستعثره فاشلاً. ما نتج فعلياً عن هذا المؤتمر هو: من جهة، أن البيان الختامي أقر النقاط الاثنتي عشر للورقة السيد دي ميستورا، والمبادئ الأساسية لسورية المستقبل، وكما تعلمون هذه الورقة معلقة منذ عام 2016 دون أن تحصل على موافقة من النظام، فالمعارضة قدمت شيئاً بهذا الاتجاه وقدمت تعليقاتها، ولكن الآن بعد مؤتمر سوتشي هناك موافقة من النظام، ومن جزء من المعارضة التي كانت موجودة في سوتشي، بمعنى أن هذه الورقة قد أُنجزت بوصفها أول تفاهم على طريق الحل السياسي، وهذه المسألة كبيرة جداً، لأن جولات جنيف كلها حتى الآن لم تخرج بأي اتفاق، كل ما هنالك أنه كان يجري عملياً مفاوضات إعلامية من هذه الطرف ومن ذاك. والآن هناك اتفاق يجري التوافق عليه.

● بغباب الخصم الحقيقي، الخصم الذي يقا تل على الأرض وهو الأكثر تشدداً في هذه الصرا ع؟

هذا الخصم موافق على الـ 12 بنداً، أو موافق عليهم مع تعديلات بسيطة جداً، وعن هذا الخصم الذي تتحدثين عنه نحن جزء من هيئة التفاوض، لم تشارك هيئة التفاوض، شارك جزء، ولكن فعلياً حصلنا على موافقة من النظام على هذه النقاط، في حين كان يفرض نقاشها. وبالتالي، ينبغي النظر بعقلانية وبإيجابية لما جرى لكي نستفيد منه المعارضة، ويستفيد منه كل من يريد الحل السياسي بشكل جدي.

الأجواء الآن في الهيئة التفاوضية هي في نقاش نتائج سوتشي، وأنا كنت اليوم ضمن النقاشات في الهيئة التفاوضية، النقاشات تجري على الوسائل الافتراضية، الاتجاه العام عقلاني، وهو السعي باتجاه موقف مسؤول من نتائج سوتشي، بحيث تكون نتائج في خدمة العملية السياسية اللاحقة. النتيجة

الثانية: المتعلقة في اللجنة الدستورية. أولاً: ينبغي التوضيح أن هذه اللجنة ليست لجنة صياغة الدستور، هذا ما تم توضيحه بشكل قاطع ضمن المؤتمر وفي الأوراق الصادرة. اللجنة هي لجنة مناقشة الدستور، ستضم النظام والمعارضة بما يسمح عملياً بدفع عملية الدستور، وهي تختلف عن اللجان المشكلة حالياً بأنها ليست لجاناً مشتركة. العمل الآن من جهة المبعوث الدولي وكل الفريق الذي معه.

● البحث في كيفية تعديل الدستور الموجود الآن أي: الدستور 2012 هذا ما أقر؟

غير صحيح، اسمها لجنة إصلاح دستوري، تعمل سواء على التعديل أو إقرار دستور جديد، بمعنى أن السقف مفتوح في هذه العملية تدرجاً من التعديل، وصولاً إلى إقرار دستور جديد، والولاية هي لدي ميستورا في هذه اللجنة.

● اليوم عندما نتحدث عن الورقة الخامسة، وعملياً ما نعرفه عن الموقف الأوروبي والأمريكي، ربط مسألة إعادة الإعمار في سورية، بمسألة بقاء الأسد وصلاحياته، اليوم هل حلت هذه المسألة؟

أولاً: أستغرب كلام زميلي الأستاذ أحمد عن أن هيئة التفاوض تنظر إيجاباً للورقة تيرسون، أو اللاورقة المقدمة من مجموعة الدول الخمسة، لأننا فعلياً كنا في فيينا، وجرى نقاش أولي حول هذه اللاورقة، ولم يصدر موقف نهائي بعد، ولكن نحن وضعنا موقفنا كمنصة موسكو من هذه اللاورقة وكان هنالك اقتراب من قبل الآخرين من هذا الموقف الذي وضعناه. استند هذا الموقف الذي وضعناه إلى أن هذه اللاورقة هي مخالفة ومناقضة للقرار 2254 جملة وتفصيلاً. ويمكن أن أذكر بتفاصيل من هذا الاتجاه، سواء قرار لجنة تشكيل صياغة الدستور، وتوقيت تشكيل لجنة صياغة الدستور الذي يخالف الجولة الزمنية لـ 2254، ومن يشكل لجنة صياغة الدستور الذي أيضاً يخالف 2254؟ وكذلك الأمر على الاستباق على السوريين وتحديد شكل الحكم اللاحق بالنسبة لهم بما يخص طبيعة النظام، هل هو رئاسي أم برلماني/ أم رئاسي برلماني؟ هم يحددون مسبقاً ضمن هذه اللاورقة كيف ستكون سورية المستقبل، وكذلك يعطون للأمم المتحدة



يتعارض مع الرأي المقدم ضمن اللاورقة. وبطبيعة الحال، الحل ليس فقط في لجنة الدستور، الحل ينطلق في مسألة الوصول إلى جسم الحكم الانتقالي، ولكن مشكلتنا كانت أن التفاوض المباشر لم يبدأ بعد حول السلال الأربع المختلفة، فالدفع الذي أتت من سوتشي الآن وظيفتها الوصول إلى التفاوض المباشر لكي تناقش الأشياء كلها.

● هل الهيئة بعد سوتشي هي نفسها كما كانت قبله؟

لا أعتقد أن ما جرى مشكلة كبيرة، فعلياً ما زلنا في النقاش هل خرج قرار أم لم يخرج قرار في هذا الاتجاه، نحن قلنا أنه لم يخرج قرار في المقاطعة، القرار الذي خرج هو بعدم الذهاب بالنسبة للذي لا يريد الذهاب، ولكن ليس هنالك قرار ملزم بعدم الذهاب للجميع، لأنه كان يحتاج إلى أغلبية مرجحة لم يحصل عليها. ولكن بالأحوال كلها ما جرى قد جرى، الآن نرى اتجاهات عقلانية ضمن النقاشات للهيئة، ومحاولة للاستفادة مما جرى في سوتشي، نعتقد أنه ما جرى مفيد لعملية جنيف، وربما يشاركون آخرون ضمن الهيئة في هذا الرأي، خاصة أنها دعمت فعلياً ولاية دي ميستورا بما يخص لجنة الدستور، وكذلك الموافقة على البنود الـ 12 للورقة دي ميستورا، التي كانت الموافقة عليها معلقة منذ زمن طويل، وبالتالي، أعتقد أنه ليس هنالك مشكلة كبيرة ضمن الهيئة. المهم الآن أن نتحلى جميعاً بالعقلانية، كي نستفيد من الظرف الجديد الذي نحن فيه، والذي أعتقد أنه قُرب من الحل السياسي.

صلاحيات نحن أسمىهاها انتدابية في طبيعة الرقابة على الانتخابات، المعروف في العرف الدولي أنه هنالك ثلاثة مستويات للرقابة على الانتخابات، والصلاحيات المعطاة ضمن هذه اللاورقة، هي أعلى من أعلى مستوى معروف ضمن العرف الدولي.

● هل هذا يشكل ضماناً لكم في نزاهة الانتخابات؟

نزاهة الانتخابات هي الالتزام بالمعايير الدولية، والمعايير الدولية تقول: أعلى مستوى هو الإشراف، هذا المعروف ضمن العرف الدولي. المستوى المطروح ضمن اللاورقة تخطى هذا المستوى، أي: تخطى مستوى الإشراف من خلال الصلاحيات التي يعطيها للأمم المتحدة.

● ماذا عن الصراع الدولي حول سورية هل نضج هذا الأمر ليفتح باب الحديث حول الحل السياسي؟

نعم، ولهذا السبب تحديداً، لأن المشكلة لا يمكن أن تحل فقط من خلال نقاش الدستور، نحن فضلنا كثيراً المؤتمر في سوتشي على اللاورقة المقدمة من مجموعة الخمسة، لأن اللاورقة المقدمة تقول: أن الحل فعلياً سيكون عن طريق لجنة صياغة الدستور، الذي سيتشكل قبل المرحلة الانتقالية، نحن في هيئة التفاوض رأينا المشترك، هو: أن لجنة صياغة الدستور يجب أن تشكلها هيئة الجسم الانتقالي، وتتشكل ضمن المرحلة الانتقالية وتعمل في سورية عملياً ضمن بيئة آمنة ومحايمة. هذا رأينا في هيئة التفاوض الذي

البيان الختامي أنجز بوصفه أول تفاهم على طريق الحل السياسي وهذه المسألة كبيرة جداً لأن جولات جنيف كلها حتى الآن لم تخرج بأي اتفاق

## ونجح سوتشي... بيان منصة موسكو

كما يتمنى البعض. بل وأثبت على العكس من ذلك ثبات روسيا في الدفاع عن تنفيذ 2254 كاملاً، بمقابل محاولات النفاف الغرب عليه التي تجلت في لا ورقة تيرسون. إننا في منصة موسكو إذ نعبر عن شكرنا لروسيا الاتحادية على الجهود التي بذلتها للوصول إلى هذه النتيجة، فإننا ندعو كل السوريين الحريصين على وقف الكارثة الإنسانية السورية، وإنجاز محاربة الإرهاب، والبدا بعملية التغيير الجذري الوطني الديمقراطي الشامل والعميق، لمصلحة الشعب السوري، وأن يستفيدوا من النتائج الإيجابية لسوتشي لدفع عملية جنيف وصولاً إلى الحل.

■ منصة موسكو للمعارضة السورية  
2018/2/2

شاركت منصة موسكو ضمن مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي 29-30 كانون الثاني 2018، وذلك رغم العدد الكبير من المعوقات والعقبات والاستفزازات التي وضعت في طريق هذه المشاركة، ومن المتشددون في الأطراف المختلفة، بما في ذلك حملات التهريب والتخويف، وقد أثبتت نتائج المؤتمر صحة موقفنا وأهمية ثباتنا عليه.

إن المؤتمر استطاع إقرار البنود الاثني عشرة التي بقيت معلقة منذ 2016، وأنجز مقترحاً للجنة إصلاح دستوري تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما عجز جنيف حتى اللحظة عن الوصول إليه. وبذلك فإن المؤتمر قدم دفعة جديدة لمسار جنيف، قاطعاً الطريق نهائياً على كل الأكاذيب التي أطلقتها القوى الغربية وحلفاؤها العرب والمحليون، بأن روسيا تسعى إلى حرف مسار جنيف أو استبداله،



# البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري سوتشي

## 29-30 كانون الثاني يناير 2018



نحن المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني السوري بوصفنا ممثلين لمختلف أطياف المجتمع السوري بقواه السياسية والمدنية ومجموعاته العرقية والطائفية والاجتماعية، اجتمعنا تلبية لدعوة من روسيا الاتحادية الصديقة في مدينة سوتشي، بغرض إنهاء سبع سنوات من معاناة شعبنا، من خلال التوصل لتفاهم مشترك حول الحاجة لإنقاذ وطننا من الصراع المسلح والخراب الاقتصادي والاجتماعي، واستعادة كرامتها إقليمياً ودولياً وإقرار الحقوق والحريات الأساسية لكل مواطنيها، وفي مقدمتها: الحق في الحياة بحرية وسلام دونما عنف أو إرهاب. وهو الهدف الذي لا يمكن بلوغه إلا من خلال التسوية السياسية لمشاكل وطننا على أساس المبادئ التالية:

- 1- الاحترام والالتزام الكامل بسيادة دولة سورية الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، ووحدة أراضيها وشعبها. وفي هذا الصدد لا يجوز التنازل عن أي جزء من الأراضي الوطنية، ويظل الشعب السوري ملتزماً باستعادة الجولان المحتل، بالوسائل القانونية كافة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولل قانون الدولي.
- 2- الاحترام والالتزام الكامل بالسيادة الوطنية لسورية على قدم المساواة مع غيرها، وبما لها من حقوق في عدم التدخل في شؤونها. تمارس سورية دورها كاملاً في إطار المجتمع الدولي وفي المنطقة، بما في ذلك دورها كجزء من العالم العربي، وذلك وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وأهدافه ومبادئه.
- 3- يقرر الشعب السوري وحده مستقبل بلده بالوسائل الديمقراطية، وعن طريق صناديق الاقتراع، ويكون له الحق الحصري في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، دون أي ضغط أو تدخل خارجي ووفقاً لواجبات سورية وحقوقها الدولية.
- 4- تكون دولة سورية الجمهورية العربية السورية، دولة ديمقراطية غير طائفية، تقوم على التعددية السياسية، والمواطنة المتساوية بغض النظر عن الدين والعرق والجنس، مع الاحترام الكامل، وحماية سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، والمساواة الكاملة بين المواطنين جميعهم والتنوع الثقافي للمجتمع السوري، وصيانة الحريات العامة بما في ذلك حرية المعتقد؛ وذلك كله في إطار من الشفافية وشمول الجميع والحكومة الخاضعة للمساءلة

للمعاهدات المتعلقة بالبيئة، وبما يتماشى مع إعلان اليونسكو بشأن التدمير المتمدد للتراث. تحقيقاً لذلك، فقد اتفقنا على تأليف لجنة دستورية تتشكل من وفد حكومة الجمهورية العربية السورية، ووفد معارض واسع التمثيل، وذلك بغرض صياغة إصلاح دستوري يساهم في التسوية السياسية، التي ترعاها الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254.

هذه اللجنة الدستورية ستضم بالحد الأدنى ممثلين للحكومة وممثلين المعارضة المشاركة في المحادثات السورية السورية، بالإضافة إلى خبراء سوريين وممثلين للمجتمع المدني ومستقلين وقيادات قبلية ونساء. مع إيلاء العناية الواجبة لضمان التمثيل الدقيق للمكونات العرقية والدينية في سورية. على أن يكون الاتفاق النهائي على ولاية ومراجع إسناد وصلاحيات ولائحة إجراءات ومعايير اختيار أعضاء هذه اللجنة الدستورية عبر المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف.

ونناشد سكرتير عام الأمم المتحدة أن يكلف المبعوث الخاص لسورية بالمساعدة في إنجاز أعمال هذه اللجنة الدستورية في جنيف.

الجميع في الحقوق والفرص، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الاثنية أو الهوية الثقافية أو اللغة أو الجنس أو أي أساس آخر للتمييز؛ وإيجاد آليات فعالة لضمان تلك الحقوق تأخذ بعين الاعتبار الحقوق السياسية والحق في المساواة والفرص للمرأة، بما في ذلك اتخاذ تدابير فعالة لضمان تمثيلها ومشاركتها في المؤسسات ودوائر صنع القرار، مع اعتماد آليات تهدف لضمان مستوى تمثيل للمرأة لا يقل عن 30% وصولاً إلى المناصفة.

10- تعزز سورية بمجتمعها وهويتها الوطنية وتنوعها الثقافي التاريخي، وبالإسهامات والقيم التي جلبتها كل الأديان والحضارات والتقاليد إلى سورية، بما في ذلك التعايش بين مختلف المكونات إلى جانب حماية التراث الثقافي الوطني للأمة وثقافتها المتنوعة.

11- محاربة الفقر والقضاء عليه، وتوفير الدعم للمسنين والفئات الهشة الأخرى، والتي تشمل ذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام وضحايا الحرب، بما في ذلك ضمان أمن وسكن النازحين واللاجئين كافة وكذا ضمان حقهم في الرجوع الآمن والطوعي إلى مساكنهم وأراضيهم.

12- صيانة وحماية التراث الوطني والبيئة الطبيعية لصالح الأجيال القادمة طبقاً

اتفقنا على تأليف لجنة دستورية تتشكل من وفد حكومة الجمهورية العربية السورية ووفد معارض واسع التمثيل وذلك بغرض صياغة إصلاح دستوري يساهم في التسوية السياسية

## رسالة بوتين للمشاركين بسوتشي

بعث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين برسالة إلى المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عقد في سوتشي الروسية، وشدد على أن الشعب السوري وحده من حقه أن يقرر مصيره.

ورحب الرئيس الروسي، في كلمة ألقاها إلى المشاركين في المؤتمر وزير خارجيته سيرغي لافروف، بكل من قبل الدعوة لحضور المؤتمر، مؤكداً أن موسكو حاولت قدر الإمكان ضمان أوسع تمثيل في المؤتمر، بالتعاون مع شركائها في عملية «أستانا»، وهي أنقرة وطهران، والدول العربية المؤثرة وبلدان جوار سورية.

وأشار بوتين إلى أن مؤتمر سوتشي يهدف إلى توحيد الشعب السوري بعد نحو 7 سنوات من الأزمة المسلحة، التي أودت بأرواح آلاف الأشخاص وأجبرت الملايين الآخرين على مغادرة وطنهم، مضيفاً أن هذا المؤتمر يوفر فرصة جيدة للعودة إلى الحياة السلمية الطبيعية في البلاد.

ونقل لافروف عن بوتين قوله: «يمكن التأكيد بثقة أن الظروف متوفرة اليوم لطى صفحة مأساوية في تاريخ سورية، وفي ظل المؤشرات الإيجابية المتبلورة نحتاج إلى الحوار السوري السوري الفعال في الواقع بما يخدم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بدور الأمم المتحدة المتقدم وعلى أساس القرارات الدولية المطروحة في هذا الشأن، وبالدرجة الأولى: قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254».



# العدوان التركي واللعب في الوقت الضائع



عدوانية تركيا ووحشيتها جراء هجومها البري والجوي، على منطقة عفرين، كانت العنوان الأبرز لغالبية وكالات الأنباء والصحف ووسائل الإعلام المختلفة، محلياً وإقليمياً ودولياً، منذ بدء هذا العدوان، وطيلة الأيام الماضية، وحتى تاريخه.

كما ترافقت هذه العناوين مع تصاعد حملات التنديد والاستنكار لهذا الهجوم البربري، الذي لا يمكن تبريره أو تسويغه بحال من الأحوال، ربما مع بعض الاستثناء للمختلين، أو أصحاب أجندات العداوة والعدوان، وكل حسب رؤاه ومصالحه وارتباطاته. الوحشية في عمليات القصف الجوي التركي، التي طالت القرى والبلدات الأمنة في منطقة عفرين، والتي ذهب ضحيتها غالباً أبناء هذه البلدات من المدنيين، أطفالاً ونساءً وشيوخاً، والتي وثقتها وتداولتها وسائل الإعلام، كانت مثال الاهتمام الواسع من المتابعة الشعبية عالمياً، كما كانت سبباً للمزيد

من حملات الإدانة على هذا المستوى. ربما لا جديد في القول، بأن المغامرة التركية، التي أظهرت وعرت وحشيتها بشكلها الفاقع، كانت في مسعى بائس منها للاستفادة من تعقيدات وضع الأزمة السورية وتشابكاتها، مستغلة هذه التعقيدات وتلك التشابكات عسى تستطيع عبرها أن توسع من حيز نفوذها ودورها في سورية، متذرة بمحاربة الإرهاب حسب توصيفاتها وأجنداتها، بالإضافة لمساعدتها القديمة المستجدة على مستوى خلط الأوراق وإعادة الاصطفافات، عزلاً للإرهابيين المدعومين من قبلها، عن واجهة الحدث والاستهداف من طرف، وزج بعضهم الآخر في معاركها وحملاتها العدوانية من طرف آخر، مع ما يتبع ذلك كله من إطالة بعمر الأزمة السورية.

في المقابل، لا بد من التأكيد على أن هذا العدوان التركي الدان، هو اعتداء سافر على السيادة السورية، ما يعني

إن الموقف من الحل السياسي الشامل هو التعبير عن الموقف من كل القضايا والمسائل والجزئيات في الأزمة السورية

أن مواجهته ومقاومته بكل السبل المتاحة، هي مقاومة مشروعة، بل وواجبة على المستويات كافة. العدوان التركي على عفرين، بمقدماته ومبرراته ونتائجه الملموسة حتى الآن في ظل تشابك وتعقيدات الأزمة السورية، كشف حقيقتين لا بد من الوقوف عندهما:

الأولى: أن التعويل على المواقف الأمريكية، أو الرهان على وعدها في حماية «حلفائها»، هو تعويل ورهان خاسر بجميع الأحوال، وبكل المقاييس وعلى كافة المستويات، والأمثلة على ذلك أصبحت كثيرة جداً، بحيث من الصعوبة عدها وسردها.

والثانية: أن الأزمة السورية، على الرغم من تعقيداتها وتشابكاتها الظاهرة، إلا أنه لا يمكن في حال من الأحوال تجزئتها، والبحث عن حلول جزئية أو ترفيعية لهذه المسألة، أو تلك القضية، بمعزل عن الحل الناجز للأزمة السورية ككل متكامل.

فعفرين هي منطقة عزيزة من سورية الغالية على جميع أبنائها، كما أن أهلها هم جزء عزيز من النسيج الوطني السوري، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن حل الأزمة السورية عبر مسيرة الحل السياسي الناجز، الذي يحفظ السيادة ووحد الأرض والشعب، كمقدمة من أجل الوصول للتغيير الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، هو وحده الكفيل بحلحلة كافة جزئيات وتشابكات الأزمة السورية وتعقيداتها، وحمايتها من التدخل الخارجي.

على ذلك يمكننا القول، بكل صراحة ومباشرة: إن الموقف من الحل السياسي الشامل، هو تعبير عن الموقف من كل القضايا والمسائل والجزئيات في الأزمة السورية، كبرت أو صغرت، وكل ما عدا ذلك هو التفاف مفضوح، ولعب في الوقت الضائع على حساب إطالة عمر الأزمة والكارثة الإنسانية التي يعيشها السوريون.

## مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي

عقد مؤتمر الحوار الوطني السوري في مدينة سوتشي الروسية، بدعوة موجهة من روسيا الاتحادية بالتوافق مع إيران وتركيا، وقد جرت وقائع المؤتمر خلال يومي 29-30/1/2018، بحضور وفود ممثلة عن المعارضة السورية، بالإضافة للوفد الحكومي، وممثلين عن مختلف الشرائح والقوى الاجتماعية السورية، مع تسجيل امتناع بعض وفود المعارضة من المشاركة في المؤتمر.

كما حضر المؤتمر ممثلين عن الدول الضامنة لمباحثات أستانا، إيران وتركيا، والمبعوث الخاص من الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان ديمستورا، بالإضافة لممثلين عن عدد من دول العالم، بما فيها بعض الدول العربية. وقد أقيمت خلال جلستي المؤتمر مجموعة من الكلمات، كان من أبرزها الكلمة التي وجهها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتي ألقاها وزير الخارجية الروسي لافروف، إلى المجتمعين في مؤتمر الحوار.

وقد ألقى الرفيق د. قدرى جميل رئيس منصة موسكو - أمين حزب الإرادة الشعبية كلمة المنصة للمؤتمر، والتي أكد من خلالها على موقف الحزب والمنصة المتمثل بالتمسك بالحل السياسي وفقاً للقرار الدولي 2254، وبأن مؤتمر الحوار في سوتشي سيعطي دفعة جديدة للمفاوضات الجارية حول الأزمة

السورية في جنيف، وبأنه ليس بديلاً عنها، متوقفاً عند بعض النقاط المفصلية في عمل المؤتمر وخاصة ما يتعلق بمسألة الدستور وضرورة استعادة الشعب لسلطته الحقيقية، مع التركيز على أهمية الحوار بين السوريين وضرورته، وغيرها من القضايا الكثيرة الأخرى. كما عرج الرفيق جميل معبراً عن استيائه لما جرى مع بقية أعضاء وفد المنصة من اعاقة لوصولهم إلى سوتشي، حيث بقوا منتظرين في مطار دمشق الدولي.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الرفيق جميل كان قد ارسل رسالة صوتية موجهة لهؤلاء الرفاق ليل 29/1/2018، موضحاً الجهود التي بذلت من الأصدقاء الروس على هذا الصعيد، مؤكداً زيادة التصميم والإصرار من أجل حل الأزمة السورية، وبأن كل شيء مقابل مصالح شعبنا يهون. وقد أختتمت أعمال المؤتمر بإقرار البيان

الختامي المكون من 12 بنداً، وتشكيل لجنة الإصلاح الدستوري. كما ألقى المبعوث الخاص ستيفان ديمستورا كلمة أكد من خلالها على الحل السياسي ومباحثات جنيف والقرار 2254، مشيراً إلى أهمية مخرجات مؤتمر الحوار التي تمثلت بالبيان الختامي، ولجنة الدستور. وقد اعتُبر المؤتمر بمقدماته وبمخرجاته ناجحاً على كافة المستويات، خاصة وأنه



أسقط كل الرهانات التي سبقته من أنه سيكون مفصلاً لدفع جنيف، أو أنه يقف في الخندق المعادي له، لتأت هذه المخرجات دفعاً وزخماً لجنيف وللحل السياسي وفقاً للقرار الدولي 2254، بالإضافة للتوافق على بدء النقاش المباشر حول الدستور تحت رعاية الأمم المتحدة، كخطوة عملية تنفيذية للقرار الدولي، أتت بدفع مباشر من مؤتمر الحوار السوري، وبمحور هام من محاوره.

# لا غفران للحكومة تجاه ظاهرة التسول



في جلسته المنعقدة بتاريخ 23/1/2018، قرر مجلس الوزراء: «وضع تشريعات تمكينية لمكافحة ظاهرة التسول، والتشدد بملاحقة المشغلين، وتوعية المواطنين بخطورة هذه الظاهرة، عن طريق وزارات الأوقاف والإعلام والتربية».

## ■ سمير علي

بالإضافة لذلك قرر: «توسيع الطاقة الاستيعابية ضمن المراكز كلها، التي تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتقديم الخدمات من خلالها إلى الأشخاص الذين يكونون عرضة للتسول، سواء على مستوى المرأة أو الطفل أو الرجال المسنين». وقد صرحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل عقب الجلسة بالقول: «إن موضوع مكافحة التسول يتطلب متابعة جادة من الجهات كلها، للحد من هذه الظاهرة، ومعالجة جذورها، والتشدد في القوانين والسرعة في تقديم الخدمات لهذه الفئة».

## صكوك الغفران

كان قرارات الحكومة، وتصريح الوزارة أعلاه، يراد منها تقزيم ظاهرة التسول على أنها مشكلة ذات جذور اجتماعية فقط، ولا علاقة لها أو ارتباط بالواقع الاقتصادي المعاشي، أو بالسياسات الحكومية، لا من قريب ولا من بعيد!

فالمشكلة التي تمثلها ظاهرة التسول، حسب الحكومة يمكن حلها عبر التشريعات المكافحة للظاهرة، وبملاحقة المشغلين، وعبر التوعية من الوزارات والجهات صاحبة الاختصاص، بالإضافة لتأهيل المراكز التي تقدم بعض الخدمات الاجتماعية للمتسولين، حسب عمرهم وجنسهم، عند إلقاء القبض عليهم، وزيادة أعدادها وقدرتها الاستيعابية، بعيداً عن مسؤولياتها المرتبطة بهذه الظاهرة السلبية بمقدماتها وتبعاتها، أو بغيرها من الظواهر السلبية الأخرى.

بمعنى آخر، وكان الحكومة صكت لنفسها عبر هذه القرارات صكوك الغفران، معلنة براءة ساحتها من مسؤوليتها تجاه هذه الظاهرة، وخاصة على مستوى أسباب وجودها وانتشارها!

## الفقر والبطالة

مما لا شك فيه، أن ظاهرة التسول عامة، وهي منتشرة ببلدان العالم جميعها بدرجات متفاوتة، كما تتخذ لها العديد من الأشكال عبر الممارسة، اعتباراً من الشكل المباشر والصريح، مروراً بالأشكال غير المباشرة، وصولاً للأشكال المرتبطة بتوصيفات قانونية جنحية، وليس انتهاءً بما وصلت إليه بعض شبكات التسول، من ارتباط بغيرها من الشبكات الأخرى «المخدرات- الدعارة-

تجارة الأعضاء وغيرها». لكن في مقابل ذلك، يجب ألا يغيب عن أذهاننا: أن هذه الظاهرة أو سواها من الظواهر السلبية الأخرى في أي مجتمع، ما كان لها أن تظهر وتنتشر لولا توافر شروط هذا الظهور والانتشار، والتي يمكن تلخيصها بعاملين أساسيين، وهما:

– زيادة معدلات الفقر وانتشاره وتعمقه.  
– قلة فرص العمل، أو انعدامها، وصولاً لزيادة في معدلات البطالة.  
وعلى هامش هذين العاملين الأساسيين، تعمل مجموعة من العوامل الأخرى المعززة لانتشار الظواهر السلبية، كالجهل والتهميش والتخلف وغيرها، وخاصة في ظل انعدام شبكات الحماية الاقتصادية الاجتماعية، أو ضعفها، وتحديد الدور الرسمي للدولة على هذه المستويات المترابطة جميعها.

## الحرب والأزمة والظاهرة

على المستوى المحلي، فما لا شك فيه أيضاً: أن ظاهرة التسول، كما غيرها من الظواهر السلبية الأخرى، زادت واستفحلت خلال سني الحرب والأزمة وبشكل لافت، وذلك للأسباب التالية:

– زيادة معدلات الفقر المرتبطة بتدني المستوى المعيشي للمواطنين عموماً.  
– زيادة معدلات البطالة، وانعدام فرص العمل، وزيادة الاستغلال على مستوى الأجور بناء عليه، عبر المزيد من التخفيض عليها.

– التشرد والنزوح، وارتباطهما بفقدان مصادر الرزق الأساس للكثيرين، ناهيك عن استنزاف المدخرات، وضياع الممتلكات.  
– تدهم شبكات الحماية الاقتصادية الاجتماعية، بما في ذلك الدور الرسمي للدولة، وتراجعها المستمر على هذا المستوى، عاماً بعد آخر، ناهيك عن ظاهرة الفساد، التي انتشرت على هامش هذه الشبكات، وعلى حساب المستحقين.

بالإضافة طبعاً للعوامل الأخرى المؤثرة بشكل مباشر، على كل ما سبق وبعمق كل منها، مثل: زيادة الجهل والتجهيل والتهميش والتخلف و....

## تقرير رسمي مغفل

في هذا السياق، ربما يمكن لنا أن نستشهد بنتائج مسح تقييم الأمن الغذائي الأسري 2017 الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء، بالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي، ومنظمة برنامج الأغذية العالمي WFP، والذي صدر رسمياً مطلع العام الحالي.

فقد بين هذا المسح، أن ربع سكان سورية تقريباً يعتبرون أمنون غذائياً «بنسبة 23,4%» فقط، فيما توزعت البقية المتبقية منهم بين معرض لانعدام الأمن الغذائي «بنسبة 45,6%»، وغير أمنين غذائياً «بنسبة 31%»، وذلك حسب ما ورد عبر الموقع الرسمي

للمكتب المركزي للإحصاء. ولعله من المفروغ منه، أن الأمن الغذائي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصادر الدخل ومستوياته، وبفرص العمل المتاحة ومعدلات البطالة، طبعاً بالمقارنة مع مستويات أسعار السلع والخدمات وغيرها.

مع الأخذ بعين الاعتبار، أن المعرضين لانعدام الأمن الغذائي، حسب النسبة أعلاه، مهددون بالوصول لأن يكونوا غير أمنين غذائياً، وذلك ارتباطاً مع معدلات الدخل ومستويات الأسعار، وربما هذا التهديد قائم ومستمر في ظل التغاضي والتغافل الحكومي الرسمي، خاصة إذا علمنا أن التقرير أعلاه مع كل ما يتضمنه من أرقام مخيفة، لم تتعب الحكومة نفسها بدراسته خلال جلستها من أجل اتخاذ

ما يلزم بشأنه من قرارات. وفي هذا السياق، ربما تجدر الإشارة إلى أن «قاسيون» سبق لها أن نشرت عن التقرير أعلاه بتاريخ 2017/12/17، بمادة تحت عنوان «دفن النعامة لرأسها لا يمنع عنها الخطر».

وقد ورد بمبتها: «هذه الأرقام، بالإضافة إلى أنها تشير عملياً إلى النتائج الكارثية للحرب والأزمة، فهي تعكس كذلك الأمر، النتائج الكارثية لمجمل السياسات الحكومية المتبعة، بنتائجها السلبية على الأسر السورية، وحالة الفقر والعوز التي حلت بها وتعيشها».

## الحكومة هي المسؤولة

والسؤال الذي يطرح نفسه، بعد هذه الأرقام الرسمية والنسب أعلاه: ما هو مصير غير الأمنين غذائياً، والذين وصلت نسبتهم إلى 31% من الأسر السورية، إن لم يكن التسول، بأشكاله وتلاويته كلها، وأحد تجلياته كظاهرة منتشرة وتعمق يوماً بعد آخر؟ ولتطالعنا الحكومة بعد ذلك كله، تبريراً لتقصيرها على مستوى عملها وأدائها، بأن تقزم ظاهرة التسول، مصورة إياها على أنها ظاهرة ذات جوهر وأساس اجتماعي فقط، مقررّة أن تكافحها كنتيجة، بعيداً عن معالجة أسبابها.. هكذا!

علماً أن السياسات الحكومية وحدها هي المسؤولة عن تفشي هذه الظاهرة، كما غيرها من الظواهر السلبية الأخرى، اعتباراً من سياسات تجميد الأجور والمزيد من الإفكار المتعمد للمواطنين، مروراً بتخفيض الإنفاق العام على مستوى الدعم والخدمات العامة «صحة- تعليم- محروقات- كهرباء- خبز- مواد مقننة- وغيرها الكثير»، وصولاً لعدم توفير فرص العمل لجيوش العاطلين عنه، وليس انتهاءً بمحاباة مصالح كبار التجار والمستغلين والفاستين على حساب مصالح عموم المواطنين.

البحث في الأرقام الاقتصادية السورية يؤدي دائماً إلى الوصول إلى مفارقات استثنائية تعطي الدلالة، ليس فقط عن مستوى تدهور الوضع الاقتصادي السوري، بل بشكل أدق تعطي الدلالة العميقة للكارثة الإنسانية السورية...

## التوزيع السوري الجائر... للدخل القليل!



في سورية اليوم، ما ينتج لا يكفي لكي يكون كل السوريين قادرين على العيش، والأسوأ أن هذا القليل المنتج يوزع بشكل مجحف وغير إنساني. وإن كان توزيع الدخل أو الناتج عبر العالم غير عادل، إلا أنه في سورية ظالم بشكل غير قابل للاستمرار.

ليرة شهرياً لكل فرد من أفرادها، فإن دخلها الشهري يبلغ: 225 ألف ليرة، وهو أقل من المبلغ المطلوب لتأمين الحاجات الخمس الأساسية لأسرة: الغذاء السكن - اللباس - الصحة - التعليم. والتي تبلغ تكلفتها الشهرية في سورية بداية هذا العام: 233 ألف ليرة. «قاسيون 843». والأسرة التي لا تتمكن من تأمين هذه الضروريات هي أسرة فقيرة بالمطلق، أو بالحد الأدنى!

**100 دولار للفرد شهرياً وفقراً أكيد**  
ولكن المقارنة الأهم هي في القيمة الفعلية لهذا الدخل الوسيط الفردي، أي: ما تستطيع هذه القيمة السنوية أن تؤمنه للسوري داخل بلاده. فالـ 1200 دولار إن وزعت على الأشهر فإنها تعني 100 دولار شهرياً، حوالي 45 ألف ليرة شهرياً. فإذا ما كانت الأسرة من خمسة أشخاص تحصل في الحالة الافتراضية على 45 ألف

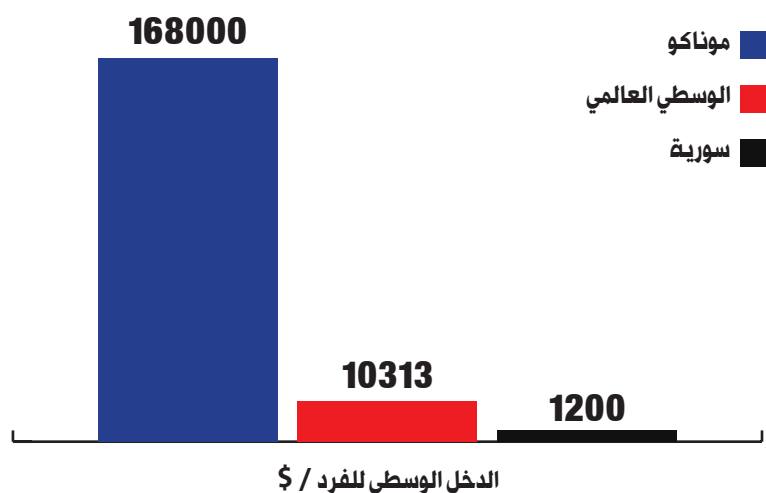
ولمعرفة مقدار ضالة هذا الرقم يجب مقارنته بالوسيط العالمي لحصة الفرد من الدخل سنوياً عبر العالم، والبالغة في 2016: 10313 دولار سنوياً. أي: أن سورية تحتاج إلى مضاعفة إنتاجها ودخلها السنوي 8 مرات لكي يحصل الفرد السوري على دخل مساوٍ للحصة العالمية الوسطية. وهذه الـ 1200 دولار تضعنا في المرتبة 159 عالمياً من أصل 194 دولة. وبالمقارنة مع عام 2011 فإن الدخل الوسيط الفردي في سورية كان يبلغ: 2700 دولار سنوياً للفرد، ما يعني أن حصة الفرد داخل سورية قد تراجعت مرتين وربع، رغم تراجع عدد السكان من أكثر من 22 مليون، إلى حوالي 18,3 مليون نسمة.

### ■ عشتار محمود

#### 1200 دولار سنوياً للفرد

بداية يجب الوصول إلى تقدير للناتج، وسنستخدم رقم 22 مليار دولار لعام 2016 الذي تقدره الجهات الاقتصادية الدولية، وسنستخدم في عدد السكان داخل سورية رقم 18,3 مليون سوري من تقديرات منظمة الأمم المتحدة للسكان. وبناءً على هذا وذاك فإن كل سوري موجود داخل سورية يحصل على حصة سنوية وسطية: 1200 دولار تقريباً. أي: إذا ما وزعنا هذا الناتج بالتساوي على الأفراد جميعها، فإن كلاً منهم يحصل في العام على 1200 دولار، وفي الشهر على 100 دولار، أي: حوالي 45 ألف ليرة سورية.

#### الدخل الوسيط السنوي للفرد بين أعلى دخل والوسيط العالمي سورية\* - دولار



إذا وزع الناتج السوري بالتساوي على كل الأفراد فإن الأسرة من خمسة أشخاص تحصل على 100 دولار شهرياً لكل فرد منها وما يعادل 225 ألف ليرة شهرياً لمجموعها وتبقى فقيرة!

## السكان

18,3 مليون / نسمة

## GDP

22 مليار \$

الدخل الإجمالي - 2016

## دخل الفرد 1200 \$

الناتج السوري السنوي، أي: ما ننتجه من قيم اقتصادية جديدة سنوياً خلال سنوات الأزمات قليل إلى حد بعيد... وهو أن وزع على كل السوريين الموجودين داخل سورية بالتساوي، فإنه عملياً لا يستطيع أن يؤمن للأسر الدخل الكافي لانتشالها من الفقر، أي: لا يستطيع أن يؤمن لها الحاجات الخمس الأساسية! فكيف إذا ما كان هذا الدخل القليل جداً يوزع بطريقة مجحفة جداً؟!



## ربح كبير... يعني دخل صفري لآخرين!

الربح الفردي الكبير في سورية اليوم، يعني حتماً أن عشرات آلاف آخرين لا يحصلون على أي دخل، فالدخل محدود إلى حد بعيد، والناجح قليل، وكل انزياح به يعني انتزاعاً من حق الآخرين في الحصول على أي مورد مالي!

الفقر السوري الاستثنائي اليوم له سببان لا ينفصلان، أولهما: مجموع الظروف التي تؤدي إلى إنتاج ناتج قليل جداً لا يكفي لانتشال السوريين من الفقر، حتى لو وزع بالتساوي.

وثانيهما: التوزيع الجائر بشكل استثنائي لهذا الدخل القليل، ليحصل مئات من أصحاب الربح الكبير على حصة ملايين من الآخرين!

48 مليون دولار. أي أنه يقابل: 40 ألف دخل وسطي سوري 1200 دولار.

وإذا فرضنا أن في سورية حالياً: 500 شخص فقط يحصلون على مستوى ربح يقارب مستوى أربعة من مجلس إدارة قطاع الاتصالات، أي: 12 مليون دولار سنوياً لكل منهم، أي ما يعادل حصة: 5 مليون سوري!

ويعني أن 500 شخص من سوية الربح هذه من الدخل، يحصلون على ما يقارب 27% من الدخل السوري السنوي.

### مثال من ربح تجارة الغذاء

إذا أخذنا مثلاً آخر من قطاع تجارة الغذاء فقط، حيث الربح المقدر من تجارة الغذاء يقارب مليار دولار، فإن هذا يعني أن هذا الدخل الكبير، تعادل حصة: 833! «قاسيون 832».

وإذا ما افترضنا أن من يمارسون تجارة المواد الغذائية في سورية يبلغون 100 شخص كافتراض، فإن الحصة الوسطية لكل واحد من هؤلاء تعني أن هناك قرابة 8300 سوري، وأكثر من 1600 أسرة، لم يحصلوا على حصتهم المفترضة!

لقطاع كامل، أو لتجارة كاملة، فإنه يعني عملياً، أن الحصة التي انتزعها صاحب الربح الكبير هذا من الدخل السوري الإجمالي المحدود، قد انتزعت من سوريين آخرين لم يحصلوا على حصتهم من الافتراضية.

### مثال من ربح الاتصالات

وسنورد مثلاً هنا لتوضيح المفارقة، من الدخل السنوي من ملكية قطاع الاتصالات، على سبيل المثال لا الحصر، حيث مستوى تمركز الثروة في هذا القطاع عال جداً، والأرقام متاحة للمقارنة من إفصاحات شركات الاتصالات عن ربحها وعن حصص أعضاء مجلس الإدارة الخمس.

الأعضاء الأربعة من مجلس إدارة شركتي سيريئل و mtn حصلوا على ربح صاف مجموع: 21,6 مليار ليرة في عام 2016: «14,1 مليار ليرة لاثنين من سيريئل، و7,5 مليار ليرة لاثنين من mtn». «قاسيون 811»

أي: أن الدخل السنوي لهؤلاء الأربعة، وهو جزء من الدخل السنوي السوري، قد بلغ:

الدخل الفردي الوسطي يعتبر مفهوماً مضللاً، فهو لا يعبر عن الواقع الحقيقي لدخل الأفراد... والسبب هو طريقة توزيع هذا الدخل. فعلياً الدخل الناجح، والقيم الجديدة المنتجة خلال عام توزع أولاً: على طرفين: أصحاب الأرباح وأصحاب الأجور. وفي سورية قبل الأزمة كان هذا التوزيع للدخل السوري القليل مجحفاً كما ذكرنا وكررنا، فكان أصحاب الأرباح يحصلون على ثلاثة أرباع الناجح، وهم قلة، بينما يحصل كل أصحاب الأجور على الربع فقط. وقد تفاقم هذا التوزيع الجائر خلال الأزمة إلى حدود غير مسبوق، حيث إن التقديرات الأولية لحصة الأجور تشير إلى أنها قد لا تتجاوز 13% من الناتج في عام 2015، ما يعني أن أصحاب الأرباح يحصلون على 87% من الناتج.

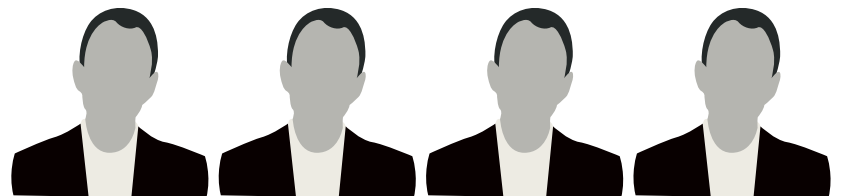
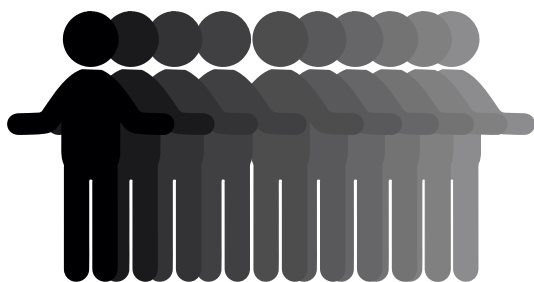
قد يحصل صاحب ربح واحد، على دخل سنوي فردي يعادل ما يجب أن تحصل عليه مجموعة كبيرة من السوريين الآخرين. ففي ظل محدودية الناتج فإن كل ربح كبير، يأتي من ملكية صاحب الربح لمنشآت، أو عقارات، أو

الربح المقدر من  
تجارة الغذاء  
يقارب مليار دولار  
وهو يعادل  
الحصة الوسطية  
لـ 833 ألف سوري

الدخل الوسطي لـ 40,000 شخص

=

4 أشخاص دخلهم \$ 48,000,000



دخل أرباح أكبر 4 مساهمين في الاتصالات = 40,000 دخل وسطي فردي «1200» \$

الربح الذي  
حصل عليه  
وسطياً كل  
واحد من أكبر  
المساهمين  
في الاتصالات  
يقابل الدخل  
الوسطي لـ 10  
آلاف سوري

# مشاريع «التفريك» استثمار بالحقوق؟



تم الإعلان مؤخراً عن موافقة المجلس الأعلى للسياحة، على ثلاثة مشاريع سياحية، تتضمن كل منها: «تفريك»، وذلك في كل من المناطق التالية «الحفة» البروسية، القرداحة»، وقد ارتبطت الموافقة بتقديم المخطط التنفيذي لهذه المشاريع خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر.

## ■ نوار الدمشقي

وقد أوضح مدير سياحة اللاذقية، عبر إحدى الصحف الرسمية: أن الدراسات التي تجري لهذه المشاريع تتم على ثلاثة مستويات: فنية - قانونية - ترخيصية، تمهيداً للترخيص النهائي وبدء التنفيذ.

### حقوق المستثمرين المصانة

ربما لا داعي للحديث عن غايات الاستثمار الخاص الربحية أولاً وآخر، بغض النظر عن المشاريع التي يتقدم بها وأهميتها، خاصة وأن جملة القوانين والمراسيم الصادرة بخصوص الاستثمار، منذ عقود تضمن صيانة حقوق المستثمرين، كما تمنحهم الكثير من المزايا والتسهيلات الإضافية، وقد سبق أن تم الحديث عنها وتفنيداً وتسليط الأضواء عليها، وتحديد على مستوى العائدات المرجوة منها لخزينة الدولة، وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي.

ومع عدم تغيب أهمية السياحة، وضرورة تطويرها، وحسن استثمار الإمكانيات التي تتمتع بها سورية على المستوى السياحي، بجوانبه الكثيرة والواسعة، إلا أن ما يعيننا بصدد المشاريع الموافق عليها أعلاه، هو التأكيد على ضمان حقوق المواطنين، مع عدم إغفال الحقوق العامة، والريع الاستثماري المتوقع من خلال هذه المشاريع، في ظل غياب الكثير من التفاصيل حولها، وفي ظل مرسوم يضمن حقوق المستثمر، على حساب بقية الحقوق، بحيث يصبح التعدي على حقوق المواطنين أحد عوامل جذب الاستثمارات السياحية.. هكذا.

### مرسوم وحقوق

يشار إلى أن مشاريع «التفريك» السياحية في سورية، جرى الحديث عنها منذ عقود، وسبق أن تقدمت العديد من الشركات الخاصة «محلية ودولية» من أجل تنفيذ بعضها خلال تلك الفترة، لكنها لم تر النور على المستوى التنفيذي، وتعتبر سورية متأخرة عقوداً على هذا المستوى من الاستثمار السياحي، كما غيره من المستويات السياحية الأخرى.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2010 صدر المرسوم 23 الخاص بمشاريع «التفريك» في سورية، متضمناً: تعريف منشأة «التفريك»، والمستثمر، ومحطة المنطلق، والمسار، ومحطة المستقر، وحد العلو، وكرم المسار، وقد خصصت مواد في مئته، من أجل توضيح حقوق الارتفاق، وحقوق مالكي العقارات وأجزائها التي تمر فوقها أسلاك «التفريك»، أو تتموضع فيها الأبراج الحاملة لها، وغيرها من المواد المتعلقة بهذا النوع من الاستثمار، وما يترتب عليه من حقوق.

وقد تم اعتبار هذه المشاريع ذات صفة النفع العام، وعهد لوزارة السياحة الإشراف والترخيص لها، وحقوق الارتفاق لصالحها، كما لها حق الاستملاك أيضاً للعقارات وأجزاء العقارات لأماكن توضع الأبراج الحاملة لمسارات خطوط الأسلاك، مع تكليف الدوائر

العقارية المختصة بوضع إشارة حق الارتفاق على الصحائف العقارية لصالح الوزارة.

### المئات من أصحاب الحقوق

وفي العودة للمشاريع الثلاثة، حسب مدير سياحة اللاذقية، فهذه المشاريع تتمثل بإنشاء واستثمار مشروع «تفريك» في منطقة الحفة، لربط بلدة ميسلون بقلعة صلاح الدين، بالإضافة إلى إقامة فندق، وجملة فعاليات سياحية وخدمية حول القلعة، بالإضافة إلى إنشاء واستثمار مشروع قرية سياحية بيئية في البروسية، شمال اللاذقية، وهي تتضمن «تفريك» أيضاً، مع منطقة اصطيف سياحية، ومجموعة فعاليات سياحية، أما المشروع الثالث فهو عبارة عن مشروع سياحة بحرية، في قرية قبو العوامية التابعة لمنطقة القرداحة، والواقعة على مفترق طرق اللاذقية جبلة القرداحة، وهذا المشروع يتضمن «تفريك» أيضاً، وفعاليات مرافقة.

ما يعني: أن رقعة جغرافية واسعة من الأراضي الزراعية والعقارات في هذه المناطق سوف تعتبر «ذات نفع عام» ومتضمنة بحق الارتفاق لوزارة السياحة، ولمصلحة المستثمرين بموجب الدراسات المقدمة لهذه المشاريع، سواء على مستوى أماكن توضع الأبراج، أو على مستوى المسار وكرمه، أو على مستوى محطات المنطلق والمستقر، أي أن هناك المئات من مالكي الأراضي والعقارات، هم أصحاب حقوق، سواء على مستوى الملكية أو التعويضات، وغيرها من الحقوق الأخرى.

ومع المدة الموضوعة كمهلة من قبل المجلس الأعلى للسياحة، تمهيداً لترخيصها النهائي ولوضعها بالتنفيذ، من أجل تقديم المخططات التنفيذية من قبل المستثمرين، والمحددة بثلاثة أشهر، نتساءل عن حقوق هؤلاء المئات من المواطنين من أصحاب الحقوق، حسب المرسوم أعلاه ومآلها؟

### اتفاق بالإذعان

المرسوم أعلاه، بحيثياته، ضرب عرض

الحائط بحقوق المواطنين، بذريعة عبارة «النفع العام»، وذلك ضماناً لمصلحة المستثمرين أولاً وآخر.

فبحسب المادة 6 من المرسوم:

أ: يصدر وزير السياحة قراراً بالنفع العام، للعقارات وأجزاء العقارات، لأماكن توضع الأبراج الحاملة لمسارات خطوط أسلاك التفريك.

ب: ينشر قرار الوزير بالنفع العام في الجريدة الرسمية، ويعلن في إحدى الصحف اليومية، ويعتبر الإعلان بمثابة تبليغ شخصي لمالكي العقارات، ويكون قرار الوزير وإجراءات الإعلان والنشر مبرمة، لا تقبل أي طريق من طرق الطعن أو المراجعة.

ج: يعطى المستثمر مهلة للتوصل لاتفاق مع المالكين لأماكن توضع الأبراج الحاملة لمسارات خطوط الأسلاك، على العقارات المملوكة من قبلهم، مقابل تعويض عادل يتم الاتفاق عليه بينهما.

د: في حال عدم التوصل لاتفاق للوزارة اللجوء إلى الاستملاك بالصفة المستعجلة للعقارات أنفاً، وذلك حسب الحاجة التي تقرها الوزارة، ويتم تقدير بدلات الاستملاك بهذه الحالة وفقاً لقانون الاستملاك 20 لعام 1983.

وبحسب المادة 7 منه:

أ: للوزارة أن تلجأ إلى الاستملاك بالصفة المستعجلة للعقارات، أو أجزاء العقارات، التي تتوضع عليها فعاليات مشاريع التفريك «محطة الانطلاق» محطة المستقر» مواقع توضع الأبراج الحاملة للأسلاك» حسب الحاجة التي تقرها الوزارة، على أن تبقى مسارات مرور الأسلاك وكرمها خاضعة

لحقوق الارتفاق المقررة.

ب: يتم تقدير قيمة بدلات الاستملاك وفقاً لقانون الاستملاك 20 لعام 1983.

### كرمي عيون الاستثمار

على ذلك، فإن حقوق المواطنين المالكين للأراضي، التي ستصبح موضعاً استثمارياً لمصلحة المستثمرين لمشاريع «التفريك» حسب المخططات المزمع تسليمها، والترخيص لها «محطة الانطلاق» محطة المستقر» مواقع توضع الأبراج الحاملة للأسلاك» يمكن أن تضع بكل سهولة ويسر، وربما لن يضطر المستثمر ليتعب نفسه في الوصول لأي اتفاق مع هؤلاء المالكين، طالما المرسوم قد فسح المجال للوزير باستملاك هذه الأراضي كونها «ذات نفع عام». هكذا.. أو أن أصحاب الحقوق سيضطرون للإذعان للضغوط التي ستمارس عليهم من قبل المستثمرين!

بمعنى آخر، وبكل فجاجة، فإن حقوق المئات من المواطنين في المناطق المشار إليها أعلاه، سوف تصبح هباءً منثوراً، وربما ستنزع منهم بعض ملكياتهم كذلك الأمر، ولا ندري ما قد تحمل لنا الأيام، أو الشهور، القريبة القادمة من تداعيات سلبية، قد تتجم جراء الاستمرار بهذا النهج المحابي للمستثمرين، على حساب مصلحة المواطنين وحقوقهم، ناهيك عن المصلحة العامة التي تهدر وتضيع هي الأخرى بمثل عبارات «النفع العام» وسواها، وكله كرمي عيون الاستثمار والمستثمرين، مع الكثير من الترويج والتسويق الذي لا يمكن له أن يغلف هذا السوء والسلبات كله.

وبهذا الصدد نشير لما قاله رئيس الحكومة مؤخراً، وذلك خلال الاجتماع الذي عقد برئاسته نهاية الشهر المنصرم في وزارة السياحة، والذي طرح ونوقشت خلاله بعض المشاريع السياحية، والتي كان من ضمنها المشاريع أعلاه: «أنا مؤمن بالسياحة قبل الصناعة.. يشرفنا أيضاً أن نقدم خدمة لأي مستثمر في مجال السياحة»!

# الأسعار «لعنة مكبرة»



تاه المستهلك بمآل أسعار السوق المتذبذبة ارتفاعاً، مع التبريرات المساقاة حيالها، فلا ذروة الإنتاج بالمحاصيل الزراعية المحلية كفيلة بتخفيض الأسعار، ولا كفايتها كفيلة بتعديل آليات العرض والطلب لمصلحتهم.

## ■ عادل ابراهيم

فموضوع الأسعار في السوق وعدم انضباطها وتذبذبها، لا يمكن أن يتم تبويبها أو سبر أغوارها ومبرراتها الحقيقية، باستثناء ما هو ملموس على مستوى الأرباح التي تصب في جيوب المستهلكين، كبارهم وصغارهم، على حساب المستهلكين وحاجاتهم ومستلزماتهم اليومية.

## لا شفيح للمواطنين

لا ارتفاع سعر صرف الليرة بمقابل الدولار كان شفيحاً مع جيوب المستهلكين! ولا إن كانت السلع والبضائع في السوق محلية الإنتاج كفيلة بتثبيت سعرها! ولا إن كان الموسم خيراً على مستوى الإنتاج الزراعي وفيه فائض قادراً على تعديل ميزان العرض والطلب! ولا إن دخلت مؤسسات التدخل الإيجابي على مستوى تأمين بعض السلع تمنع أو تحد من التحكم بها واحتكارها! ولا إن جالت دوريات التموين قادرة على ضبط الأسواق ومنع المخالفات! ولا إن هطلت الأمطار، ولا إن زاد الإنتاج، ولا إن تم تحديد الأسعار، ولا ولا .. ولا.. وهكذا

## هطول المطر سبب إضافي

لقد صرح مدير الإنتاج الزراعي في وزارة الزراعة مؤخراً، عبر إحدى الصحف المحلية، أن محصول البطاطا جيد لهذا العام، وهناك وفرة في الأسواق من المنتج، مبرراً السبب وراء ارتفاع أسعار البطاطا مؤخراً إلى هطول الأمطار الذي منع الفلاحين من استكمال جني المحصول!

وقد توقع مدير الإنتاج الزراعي أن تعود

الأسعار إلى طبيعتها مع جفاف التربة، مؤكداً أن الإنتاج الطازج من العروة الخريفية الحالية سيغطي الأسواق حتى بداية طرح المنتج من العروة الربيعية في منتصف آذار بالبطاطا الساحلية.

وأضاف: إن الفلاح والمستهلك بشكل عام هما الخاسران مقابل ربح الحلقات التجارية الوسيطة بين الفلاح والمستهلك، إلى جانب عوامل كثيرة تتحكم بموضوع السعر من العرض والطلب وتكاليف النقل وغيرها، وأن أسعار البطاطا في الأسواق حالياً مجحفة بحق الفلاح، لكنها مناسبة للمستهلك، داعياً إلى إحداث اتحادات نوعية تحمي الفلاحين من الخسارة.

وطالب مدير الإنتاج الزراعي، الشركة السورية للتجارة بلعب دورها المنوط بها، وذلك عبر التدخل المباشر في السوق وشراء المنتج من الفلاح عبر شروط معينة في التوضيب تتفق مع الفلاحين على أساسها، وتسويقه للمستهلك بأسعار مناسبة.

## تذمر وتهكم!

الحديث والتصريح أعلاه فتح قريحة المواطنين على قضية الأسعار، والغش المنتشر بالأسواق، تذمراً وتعجباً وتهكماً.. وقد قال أحدهم: «الأسعار بالسوق لعنة مكبرة بتحتار منين بدك تكمشها واللي عم يلاقولها مبررات أكبرت منها» وقال آخر: «الله يعين الفقير اللي استغنى عن كثير من السلع لأنها غالية» فيما عقب آخر على موضوع الفروج النافق الذي ضبط في الأسواق: «ما عاد عرفنا شو عم ناكل.. لك إذا الفروج ييموت من بردو عم يدبحو ويبيعونا ياه.. شو بدك تنتظر من هيك أوباش»

الاسعار بالسوق  
لعنة مكبرة بتحتار  
منين بدك تكمشها  
واللي عم يلاقولها  
مبررات أكبرت منها

لنأت التبريرات الرسمية التي ما أنزل الله بها من سلطان، وكأنها تجيز حال انفلات السوق، مفسحة المجال أمام كبار المستهلكين وصغارهم للمزيد من الشطط والاستغلال على حساب المواطنين وحاجاتهم، بغض النظر عما يتم الادعاء به كله من رقابة على الأسواق، مشفوعة بأعداد الضبوط المنظمة بحق المخالفين، أو غيرها من الإعلانات الرسمية والتصريحات الخلبية التي تتحدث عن المواطن ومعيشتهم قيد التحسن وحقوقه، التي لم تعد كلمة «مهذورة» تعبر عن واقعها وجوهرها المرير، وواقع الحال يقول: إن التبريرات الرسمية لا يمكن تبويبها إلا في إطار التهرب من الدور الرسمي للدولة عن مسؤولياتها وواجباتها تجاه المواطن والوطن بنهاية المطاف.

أخيراً وعن غياب دور الدولة قال أحدهم: «بالمدراس إذا الولد بيغيب بدو تبرير من ولي أمره.. والعامل إذا بيغيب بينخصم من راتبه ويمكن ينصرف من الخدمة كمان.. طيب وقت بتغيب الدولة مين بحاسبها؟

## غياب دور الدولة غير مبرر!

الجلي والواضح، أنه حتى الآن لا شيء قادر على كبح جماح الجشع والاستغلال، الذي فاض واستفحل على مستوى أسعار البضائع والسلع في الأسواق، كما على مستوى الغش بالياته ووسائله العديدة، وخاصة على مستوى الغش باليات، وذلك كله على حساب المستهلكين وحاجاتهم وضرورات حياتهم، والانحدار بها وتقليصها تبعاً، بل وعلى صحتهم أيضاً، خاصة في ظل انعدام التوافق بين مستويات الأسعار المرتفعة، ومعدلات الدخل المنخفضة لدرجة العدم، وغياب دور الدولة على هذه المستويات وغيرها الكثير. والأنكى من ذلك هو السلع والخدمات المسعرة رسمياً «محروقات- كهرباء- اتصالات- مياه- ضرائب- رسوم- طوابع- وغيرها الكثير» والتي طالها الرفع خلال السنوات السابقة بذرائع عديدة، أهمها: سعر الصرف وتغطية التكاليف، لكنها عجزت عن النزول من برجها العاجي بعد انخفاض سعر الصرف وتخفيض التكاليف، وأيضاً على حساب جيوب المواطنين المعترين، ومستويات معيشتهم.



العاصفة في بداية هذا العام، وفقاً للتوجيه الحكومي، يؤكد من الناحية العملية شكاوى الفلاحين المتكررة حيال التعويضات المستحقة لهم، بنتيجة الأضرار التي تأتي على إنتاجهم الزراعي ومحاصيلهم طيلة السنوات الماضية، ليس على مستوى التأخر بصرف هذه التعويضات، والتي تصل إلى حدود سنة كاملة في كثير من الأحيان، وليس على مستوى آليات عمل اللجان المكلفة بحصر هذه الأضرار، بل على مستوى مبلغ التعويض نفسه. والسؤال الدائم على ألسنة الفلاحين المتضررين منذ سنين: إلى متى سيستمر هضم حقوقنا؟

والكميات، ليتم تعويض المتضررين، من خلال صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية. بمعنى آخر، فإن سحب الدسم من التوجيه الحكومي للتعويض المباشر عن الأضرار لم يطل هذه المرة، وحتى قبل حصر الأضرار وتبينها، تم سقف التعويض بما لا يتجاوز 10% من الإنتاج المقدّر، بغض النظر عن الإمكانية التي فتحت بسقف لا يتجاوز 50% وذلك في حال توفر موارد للصندوق! تأكيد المؤكد سحب الدسم السريع والمباشر الرسمي أعلاه، من التعويض على الفلاحين المتضررين جراء

الجفاف والكوارث الطبيعية، وموافاة مجلس إدارة الصندوق بالجدول المعتمدة من قبل اللجنة الفرعية برئاسة المحافظين لعرضها على المجلس، وصرف التعويضات وفق الآلية المعتمدة بالصندوق، مؤكداً أنه سيتم ذلك بالسرعة القصوى بما يضمن حصول الفلاح على التعويض بشكل مباشر.

## سحب الدسم!

في تصريح لاحق بتاريخ 21/1/2018، خلال حديث إذاعي عبر إحدى القنوات الفضائية المحلية، قال وزير الزراعة: إن قيمة تعويضات الأضرار الزراعية للفلاحين، ستكون بنسبة 10% من الإنتاج المقدّر، لكون موارد صندوق تخفيف آثار الجفاف والكوارث الطبيعية محدودة حالياً، منوهاً إلى إمكان زيادة النسبة لتتجاوز 50%، في حال تحسنت موارد الصندوق. مضيفاً: إن اللجان الزراعية المكانيّة التابعة للوزارة باشرت يوم أمس، أي: 20/1/2018، بتقدير الأضرار الزراعية في محاصيل الحمضيات الناجمة عن العاصفة الماضية، وذلك عقب تبليغها توجيه رئاسة مجلس الوزراء بذلك، وبأنه عند استكمال عملية الجرد، سيتم رفع النتائج إلى الوزارة، لتحديد المساحات

## ■ مالك احمد

وعلى الرغم من التأخر في صرف هذه التعويضات على الفلاحين المتضررين، وعلى الرغم من وجود بعض الملاحظات على عمل اللجان المكلفة بتقدير الأضرار، من خلال عمليات الجرد المكاني لحصر الأضرار، فقد كان التعويض غير مجز بالنسبة للفلاحين المتضررين، حسب القوائم المعتمدة للصرف من قبل فروع الصندوق، وذلك حسب ما أفاد به البعض من هؤلاء، كما أن بعضهم قال: إن التعويض لم يشملهم لأسباب مختلفة.

## توجيه حكومي

على إثر الأحوال الجوية جراء المنخفض الذي تعرضت له سورية مطلع شهر كانون الثاني الفائت، وجهت الحكومة بتاريخ 19/1/2018 بإحشاء الأضرار الزراعية الناجمة عنه للتعويض المباشر لمحصل الحصص والأضرار الزراعية في المحافظات كلها. وأوضح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في حينه: أنه تم تكليف مديري الزراعة، لتكليف اللجان المكانيّة لحصر الأضرار على مستوى الحائر، وفق تعليمات صندوق التخفيف من آثار

# تعويضات مسحوبة الدسم!

مع بداية العام بدأت فروع صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج النباتي في المحافظات والمناطق بصرف التعويضات المستحقة للمزارعين المتضررين خلال موسم عام 2016-2017.

# أرز سوري بالهواء!



منذ ما قبل سنوات الحرب والأزمة وحتى الآن، ونحن نسمع ونقرأ عن الاختبارات والتجارب المستمرة عن زراعة الأرز الهوائي في سورية، والتي يجريها مركز البحوث العلمية الزراعية.

## ■ عاصي اسماعيل

وقد تم الحديث مؤخراً، عن أن البحوث العلمية الزراعية تستعد لتطبيق زراعة الرز السوري الهوائي غير المغمور في بعض المناطق، حيث أوضح مدير إدارة بحوث الموارد الطبيعية، عبر إحدى الصحف الرسمية: أنه تم إجراء تجارب على مدى ثلاث سنوات في سهل عكار، وفي محطة بحوث زاهد، بالتزامن مع قيام بعض الفلاحين بالتجربة، وكذلك في محطة دبا في اللاذقية، وكانت النتائج مبشرة حيث يصل إنتاج الرز في الهكتار إلى 6 طن باحتياج مائي من 8 آلاف إلى 9 آلاف متر مكعب مياه في الهكتار.

## أعوام مغيبة من الاختبارات!

الحديث أعلاه عن السنوات الثلاث من التجارب في المناطق المذكورة، كأنه يجب ما سبقه من سنوات واختبارات تم الحديث عنها، والتغني بها وبناتجها سابقاً! ففي عام 2011 تم الحديث عن اتفاق بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وممثلة بمركز البحوث العلمية الزراعية، مع منظمة الفاو، من أجل مشروع تطبيق تقنيات الأرز الهوائي المروي، وقد أعلن في حينه: أن عمليات تنفيذ وتطبيق المشروع ستتتهي مطلع العام 2012، حيث كانت نتائج الحقول المزروعة بمحصول الأرز في محافظتي دير الزور والحسكة مبشرة، وبارقام وصلت إلى 6 أطنان بالهكتار، وهو من الأصناف التي تضاهي المستورد من مادة الأرز بمختلف أنواعه.

وقد دلت تجارب زراعة محصول الأرز الهوائي «الجاف» في محافظة الرقة على مؤشرات إيجابية، حول إمكانية نجاح هذه التجربة، وبين الدكتور محمد فرحان اسماعيل، المشرف على التجربة بحينها، بعام 2011،

أن الاختبارات تمت بطريقة الزراعة الجافة المثيلة لزراعة القمح والذرة الصفراء دون غمر دائم بالمياه، حيث جرى اختبار «11» صنفاً في النصف الثاني من شهر تموز في العام الماضي 2010. وقد بلغت إنتاجية الهكتار الواحد نحو «6» أطنان من صنف الأرز المسمى «أفصر» في حين تراوحت الإنتاجية ما بين 3 إلى 4 أطنان في الهكتار لدى بقية الأصناف الأخرى، وتراوحت مدة الوصول إلى مرحلة النضج من 100 إلى 125 يوم تقريباً، وإضافة للتجربة الرئيسية تمت زراعة 11/ حقلاً إرشادياً موزعة على أنحاء المناطق الزراعية في المحافظة، إضافة إلى تجربة في الحسكة، وأخرى في دير الزور، والحالة العامة لعموم هذه التجارب جيدة ومبشرة.

ليس ذلك فقط، بل جرى الحديث عن أن الأصناف التي تم اعتمادها ذات احتياج قليل للمياه، عكس أنواع الأرز التقليدية الشبهة للمياه، فضلاً عن أن الأرز «الهوائي» كما يطلق عليه يعد محصولاً تكتيفياً، أي يزرع بعد محصول القمح ويحتاج إلى عدد ريات أقل.

وعلى أثر ذلك قيل: أنه في حال نجاح هذه الزراعة، ستتمكن سورية من تقليص حجم المبالغ المادية التي تدفعها سنوياً لاستيراد بمئات الملايين من الدولارات، وبأن وزارة الزراعة على وشك فتح جديد على صعيد الأرز، كي يضاف إلى قائمة المحاصيل الاستراتيجية «قح- قطن- شوندر سكري- وغيرها» ولتغطية احتياجاتنا المحلية من هذه المادة.

## معوقات

في شهر أيلول من عام 2012، وفي متابعة لل ملف إعلامياً عبر الموقع الرسمي لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، جرى الحديث

عن المعوقات التي اعترضت تجارب زراعة الأرز، منها ما هو متعلق بظروف مناخية، كدرجات الحرارة المناسبة، ومواعيد الزراعة، وملوحة التربة والمياه، ومنها ما هو مرتبط بوسائل ومستلزمات الإنتاج، كالمبيدات العشبية الخاصة بزراعته، وهي غير مسموح باستيرادها، وتحتاج إلى تعديل قوانين وتشريعات تسمح باستيراد الحصادات والمبيدات الخاصة بالزراعة، بالإضافة لغياب الصيغة المناسبة للتعويض على الفلاحين أصحاب الحقول الإرشادية، الذين فشلت تجربة زراعة الأرز في حقولهم.

مع التأكيد على أن التجارب مستمرة وتحدث عن الوصول إلى ثلاثة أصناف من سلالة الأرز، تمت زراعتها وحقق إنتاجية جيدة وهي من الأصناف المبشرة، بحسب مدير مركز البحوث العلمية الزراعية في حينها، وما زالت التجارب مستمرة وواعدة.

## الإعاقبة الأهم!

الآن، وبعد هذه الأعوام كلها، من التجارب

والاختبارات الناجحة والمبشرة والموثقة، بما فيها الحديث الأخير لمدير إدارة بحوث الموارد الطبيعية، نتساءل:

هل من الممكن أن يتم ادخال محصول الأرز إلى محاصيلنا الاستراتيجية، لنكتفي ذاتياً منه، ونوفر على أنفسنا مئات الملايين من الدولارات لقاء استيراده لتغطية احتياجاتنا الاستهلاكية منه، أم أن المعوقات سابقة الذكر ستستمر حائلاً دون ذلك؟

أو ربما هناك معيق لم يتم ذكره أو التطرق إليه من جملة المعوقات أعلاه، ولعله المعيق المغيب والأهم، ويتمثل بمصلحة حيتان الاستيراد، المتماهية مع السياسات الليبرالية المعتمدة والمتبعة رسمياً، المحابية لمصالح هؤلاء على حساب مصالح المواطنين والوطن، والتي يدفع ضريبته الإنتاج عموماً، خاصة والحديث عن مئات الملايين من الدولارات سنوياً، وما تحققه من أرباح نظامية واحتكارية من جيوبنا ومن خزينة الدولة معاً؟

## زراعة ليست وافدة

تجدر الإشارة إلى أن زراعة الأرز ليست غريبة على المزارعين السوريين الذين زرعوا الأرز منذ زمن طويل في الحسكة والرقة وحمص ودرعا والقنيطرة حيث تتوفر مياه الري، وقد توقفت زراعته عام 1948 بعد انتشار زراعة القطن الأقل كلفة من الأرز، ثم إن أسعار استيراده أقل من أسعاره في السوق المحلية، مع زيادة الإصابة بالملاريا، حيث تراجعت مساحاته المزروعة من 2372 هكتاراً عام 1956 إلى 200 هكتار في عام 1960، وذلك حسب موقع الوزارة.

كما أن إعادة زراعة هذا المحصول الاستراتيجي، بالإضافة لكونه يحقق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي الوطني، بالإضافة لحزمة المحاصيل الاستراتيجية الأخرى في سورية، فهو يؤمن دخلاً إضافياً للفلاحين قد يساعدهم على تأمين متطلبات عيشهم الكريم.

لكن، أخيراً يمكننا القول: إن الأرز الهوائي السوري على الرغم من أنه أثبت نجاح اختباره، لكنه من كل بد لم يطابق أهواء حيتان الأرباح والفساد، وربما لم تطابق هوائيته أهواء السياسات الحكومية المحابية لهؤلاء!

## وجدتها

د. عروب المصري



## السيادة الغذائية ضد اتفاقيات «التجارة الحرة»

«ما يسمى اتفاقيات التجارة الحرة، هي اتفاقيات استعمارية جديدة، تخدم مصالح الشركات متعددة الجنسيات، لصالح نهب الأراضي والأماكن العامة الشعوب الأصلية، والموارد المائية، والأسماك، وحتى طعامهم» عقدت الشهر الماضي ندوة مغربية، حول اتفاقيات التجارة الحرة والزراعة والسيادة الغذائية، تحت شعار: لا للاتفاقيات الاستعمارية، للدفاع عن حق الشعب السيادي في نظمه الزراعية والغذائية والبيئية. وذلك في أغادير، في المغرب.

وتأتي هذه الندوة بعد أيام قليلة من ختام القمة الحادية عشر الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، والتي لم تصل إلى أي اتفاق رسمي. ويعكس هذا الفشل الصعوبات التي تواجه القوى الإمبريالية، مثل: الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدم إحراز تقدم في الاتفاقيات المتعددة الأطراف، ودفعهم بدلاً من ذلك، إلى تعزيز اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية، والتي تحافظ على السيطرة الخائفة، وتعتمد على دول استعمارية شبه مستقلة.

كما ناقشت الندوة، كيف عمقت هذه الاتفاقيات التجارية سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الزراعة والصيد البحري، والتي تفاقم مشاكل الغذاء، وتدمر النظم الزراعية، وصيد الأسماك الكفاف. وعلاوة على ذلك، فإنها تسارع السعي غير المحدود، من أجل تعزيز البذور المعدلة وراثياً، وتعميم الزراعة وصيد الأسماك، الصناعة الموجهة نحو التصدير في الجنوب العالمي، والمؤسسات المالية الدولية، وانتهاج سياسات الليبرالية الجديدة، التي رفعت الضوابط أبعد من ذلك، من خلال الحدود المفتوحة لغزو رؤوس الأموال الأجنبية، والمنتجات المدعومة، وضمان تحويل الأرباح والثروة. هذه إملاءات الليبرالية الجديدة، تؤدي إلى زيادة في الدين العام على حساب الطبقات الشعبية، الذين تحملوا عبء سياسات التقشف.

إننا بحاجة لدعم سيادة الغذاء، وحق الناس في تحديد النظام الغذائي الخاص بهم، وهو النظام الذي يضمن إنتاج الغذاء الصحي بكميات كافية، وفي الوقت نفسه، حماية الطبيعة والبقاء في وئام معها. هذا النظام يجب أن يعطي الأولوية لتطوير المواد الغذائية الأساسية المحلية، يجب حماية البذور الطبيعية والتوريد الخاصة بهم، ويجب أن تنفذ الإصلاحات الزراعية الشعبية. يجب توفير الموارد اللازمة لهذا الغرض، من خلال تعليق مدفوعات خدمة الديون، ومن خلال إلغاء الديون العامة غير الشرعية، وضد نهب الموارد الزراعية وصيد أسماك الشعوب، من قبل الشركات متعددة الجنسيات، ورأس المال المالي، ونعارض بشكل متساو على جميع أشكال التمييز والعنصرية. لتحقيق السيادة الغذائية والمناخ والعدالة البيئية.

## «الإنديبندنت» والأصولية وكتاب الوجوه الحزينة



نشر موقع جريدة «الإنديبندنت» البريطانية الإلكترونية، في العام الماضي، مقالاً، أعيد مشاركته حديثاً على حساب الجريدة على فيسبوك، حمل عنوان:

«وسائل التواصل الاجتماعي، مليئة بالحزنيين والوحيديين، يدعون أنهم بخير، وأناس بحالة جيدة، يسعون للاهتمام ويدعون أنهم حزينون»، ويعرض لدراسة أجرتها جامعة بيتسبرغ «بنسلفانيا» الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حذرت، أن وسائل التواصل الاجتماعي، تجعلنا نحس بالوحدة. وبلغت المتهكم على الدراسة، يعلق كاتب المقال: بأن القضية بديهية، ولا تحتاج إلى دراسة بموافقة مع مضمون نتائج الدراسة.

## ■ محمد المعوش

شملت الدراسة 1787 راشداً ما بين 19 و32 من العمر، حول استخدام 11 موقعاً للتواصل الاجتماعي، منها: تويتر، فيسبوك، انستغرام، سنابشات وغيرها. وأظهرت الدراسة، أن الأشخاص الذين زاروا المواقع الـ 11 كلها أكثر من 58 مرة في الأسبوع، كانوا خبروا الوحدة أكثر بثلاث مرات من الأشخاص، الذين زاروها أقل من 9 مرات في الأسبوع.

يقول البروفيسور في كلية الطب في الجامعة نفسها «براين بريماك» معلقاً: «نحن بطبيعتنا كائنات اجتماعية، ولكن الحياة العصرية تفككتنا عن بعضنا» ويكمل «بينما أن وسائل التواصل الحديثة تبدو أنها تظهر فرصة لسد الفراغ الاجتماعي، اعتقد أن هذه الدراسة تقترح أنها «وسائل التواصل» ربما لا تشكل الحل الذي يأمله الناس».

يكمل المقال، ليعتبر أن وسائل التواصل تبقى البشر «مشغولين دماغياً»، وتساعدتهم على بناء العلامة التجارية الخاصة بكل شخص، وتبقيهم في مركز دراما العلاقات، ولا تسمح نهائياً لكي يكون البشر لوحدهم. وهي أيضاً ضخمت من الخوف بالبقاء في وحدة، حيث أن الصور ومقاطع الفيديو كلها التي يبثها الناس لتحركاتهم الترفيهية، غالباً تجعل من هو خارج الحلقة أكثر عرضة لهذا القلق من تفويت النشاط. بينما سابقاً على وسائل التواصل كان الفرد لا يستطيع أن يرى هذه المغريات كلها، ومجال تأثره

الذي لا يدخل ضمن معادلة الحزن والتفكك الاجتماعي والوحدة الفردية، هي: الرأسمالية، فهي كانت قبل على هذه «الدراما والألم الإلكتروني»، إذاً، الفعل ليس منها. هكذا يتم شيطنة كل شيء، على أن تبقى الرأسمالية بريئة ونقية.

## وسائل التواصل مرآة التغريب الرأسمالي السابق لـ «زوكربغ»

التهميش وضرب العلاقات الاجتماعية، في رهنها إلى منطق المصلحة النفعية السطحية أولاً، وتفكيك الثقافة الجماعية وتعزيز الفردانية ثانياً، والإفقار المسبب لحد من هامش الحركة الاجتماعي، والقدرة على الإنتاج ضمن المجموعة ثالثاً، وإغلاق منافذ الحياة إلا ضمن دائرة لقمة العيش لدى الغالبية، أو نفي أي دور اجتماعي منتج مبدع للبقية الباقية من البشر، كلها تشكل حالة الحزن والقلق والوحدة على الذات، التي حرمت من أي سبب للحياة الإنسانية، في وهم السعادة الرأسمالية، وتم تهيمشها وإسعارها بلا قيمتها، فكانت وسائل التواصل مرآة هذا الحزن والوحدة، لا سبب وأصلاً له.

عادة، ما يشار إلى أرباح مواقع التواصل الاجتماعي الطائلة، وخصوصاً فيسبوك، وبأن الموقع يتربح من تواصل الناس ومشاركاتهم صورهم، أو أفكارهم أو يومياتهم، ولكن الأصح، أن الأرباح ينتجها هذا الحزن والقلق الوجودي والألم الذاتي، فالرأسمالية قادرة على أن تحول الحزن إلى تجارة مربحة، كما موقع «كتاب الوجوه الحزينة» أو «Sadfacebook».

والمقال اليومي، وهي منطق الردة الأصولية نفسها، والشكل الأقل تطرفاً منها وتجيلاً لها، هي الرومنسية العاجزة أمام حقارة النظام الرأسمالي. الحيلة ضمن هذا المنطق، هي: تغييب الأزمة الفعلية، فالتكنولوجيا هنا تكون سبب هذا التفكك الاجتماعي، يقولون، كما أن الذكاء الاصطناعي حسب الزعم نفسه هو مصدر خراب وظائف الملايين حول العالم، أو دمار البشرية كل!

## معادلة الحزن والوحدة لا تتضمن الرأسمالية!

قبل في وسائل التواصل الكثير، وملايين الأوراق البحثية والمقالات... ولكن لا زالت الفكرة تدور في الفكر والإعلام الرسمي حول نفسها، لكي تؤكد أن الأزمة تكمن في التكنولوجيا، فلولاها لما كان البشر يشعرون بالوحدة والعزلة، وكانوا أكثر تواصلاً فيما بينهم، ولما لجؤوا إلى لفت النظر، أما من خلال إظهار سعادة مفرطة، أو حزن مفرط.

الخلاصة، إذاً هي: أن البشر كانوا قبل وسائل التواصل أكثر إحساساً بقيمتهم ووجودهم الاجتماعي نسبة للآن، حيث هم أقل شعوراً بحضورهم الاجتماعي وقيمهم الإنسانية، ولهذا فهم يصنعون هذه القيمة من خلال التضخيم الذاتي على وسائل التواصل، إذاً، قبل فيسبوك، كانت الحياة ضمن الرأسمالية أكثر كرامة وقيمة وحضوراً اجتماعياً، فجاء الفيسبوك وبقيّة المواقع الإلكترونية، وسلب من الحياة ذلك كله. الثابت الوحيد

محدود في محيطه الضيق، حيث أن أي سعي للإحساس بالحضور الاجتماعي، كان يتم عبر «استقلال الباص للذهاب إلى حانة، أو قاعة كنيسة»، أما الآن فالفرد مدفوع بقلق «لفت الانتباه الاجتماعي» إلى حد الكآبة. فوسائل التواصل مليئة اليوم - حسب المقال، بأناس وحيدين يسعون لجذب الانتباه عبر التظاهر بسعادة مصطنعة، أو بإظهار التعاسة والضعف لجذب الانتباه كذلك.

كردة فعل على التعاسة والتزييف، الذي تفرضه وسائل التواصل، نشأت - ما سماه المقال - ظاهرة «التخلص من السموم الرقمية» «Digital detoxes» لدى العديدين الذين يأخذون فترة راحة من وسائل التواصل، واختبار التواصل المباشر أكثر، بسبب هذا الهجوم الدرامي على المتابع. ما يحدث حول الطفولة، إلى ظاهرة من جلب المتابعين على صور أو مقاطع فيديو واستعراضات وشهرة الكترونية، ويتحسر الكاتب في النهاية، على زمن اللعب في الحقول والمراعي!

## منطق المقال وتغييب الأزمة الفعلية

يحمل المقال المنطق الأصولي نفسه، الذي يرد على أزمة «الحياة العصرية» التي هي حياة المجتمع الرأسمالي نفسها، بطرح العودة إلى ما قبل الظرف الراهن، مئة، مئتان، ثلاثمائة عام، وربما أكثر، إلى «زمن البساطة وغياب التعقيد والحياة الطبيعية». السردية نفسها التي نسمعها في الإعلام،

عبرت المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، عن أملها بالتوصل إلى اتفاق لتشكيل ائتلاف حكومي، يخرج البلاد من أزمة سياسية، وأكدت مواصلة حزبها «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» والحزب «الاشتراكي الديمقراطي»، المفاوضات حول مسائل من أهمهما: السياسة المتعلقة باللاجئين، وسوق العمل والضمان الصحي.

## ألمانيا و«فيسغراد»: هل تفكك أوروبا من الشرق؟



■ إعداد: قاسيون

مع اشتداد الأزمات في أوروبا، تصبح قضية اللاجئين الشماعة التي يعلق عليها فشل السياسات، لذلك أصبحت قضية اللاجئين في ألمانيا إحدى أبرز الانتقادات الموجهة للمستشارة ميركل، التي تتناقص شعبيتها باستمرار. في هذا السياق نقدم فيما يلي مقالاً كتبه فريدريك ويليام إنغدال، يوضح فيه كيف أن قضية اللاجئين لا تنسب بالمشاكل داخل ألمانيا فحسب، بل أيضاً تمتد إلى علاقتها مع دول أوروبية أخرى، وعلى مستقبل الاتحاد الأوروبي ككل.

«فيسغراد» واحتمالات انفصال

في تناقض صارخ مع سياسة برلين، فإن أربعة بلدان في أوروبا الوسطى، وهي بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا وسلوفاكيا، والتي يطلق عليها مجموعة «فيسغراد»، ثابتة في رفضها لسياسة اللاجئين الإلزامية التي تفرضها بروكسل، وتحشد هذه الدول دعماً أكبر عبر الاتحاد الأوروبي من أجل تقرير مصيرها بنفسها. تفتح المعارضة المتزايدة لمجموعة «فيسغراد»، انفصلاً محتملاً في الاتحاد الأوروبي، حيث ترفض بروكسل أي تغيير بشأن السياسة. ويتجه السكان في الاتحاد الأوروبي نحو التصويت للمرشحين الوطنيين، مثل: المستشار النمساوي المنتخب حديثاً من حزب «الشعب» سيباستيان كورتس. بينما تعتبر الجهود التي بذلتها بروكسل ووسائل الإعلام الليبرالية لتشويه صورة زعماء مثل فيكتور أوربان، رئيس الوزراء المجري، شكلاً جديداً للفاشية من أجل تحديد من هو موضع ترحيب ليصبح مواطناً ومن ليس كذلك.

خلافاً أوروبية

قام، أوربان، قبل وقت قصير من اختتام محادثات الائتلاف الألماني، بزيارة إلى ألمانيا استمرت ثلاثة أيام للاجتماع مع زعماء حزب «الاتحاد الديمقراطي المسيحي» في بافاريا. وأعلن أوربان هناك أن عام 2018 سيكون عاماً لاستعادة إرادة الشعب. وأوضح ما كان يقصده: «إن إرادة الشعب واضحة. الشعب لا يريد أن يعيش تحت تهديد الإرهاب، بل يريد الشعب الأمن وحماية الحدود، كما يريد الشعب من قاداته أن يخرجوا هؤلاء الموجودين في منطقة شنغن، والذين ليس لديهم سبب للتواجد فيها». يواجه أوربان في 8 نيسان إعادة انتخابات، ويقوم، جورج سوروس، بتمويل ضخم لهزيمة أوربان وحزبه «فيدس»، على الرغم من أن المعارضة منقسمة جداً في الوقت الحاضر.

من جهة أخرى، أعطى الناخبون في الجمهورية التشيكية المجاورة في 13 كانون الثاني، القيادة للمرشح الرئاسي ميلوش زيمان. وانتقد زيمان عقوبات الاتحاد الأوروبي على روسيا، ودعا إلى بناء علاقات اقتصادية مع الصين، كما فعلت دول أخرى في أوروبا الوسطى، كما أنه ينتقد بشدة سياسات اللاجئين في الاتحاد الأوروبي. ورفضت براغ، مع المجر وبولندا المساهمة في الحصص الإلزامية لإعادة توطين اللاجئين، في ظل ضغوط قوية من المفوضية الأوروبية. بدورها أعلنت المفوضية الأوروبية في كانون الأول: أنها ستترفع دعوى ضد بولندا والمجر وجمهورية التشيك في محكمة العدل الأوروبية، لرفضها استقبال اللاجئين. ويطالب الاتحاد الأوروبي أيضاً بمقاضاة المجر

«فيسغراد» بلغت 256 مليار يورو. ووفقاً لتحليل أجرته مؤخراً مجموعة الاقتصاد الهولندي «جيفيرا»، فإن أوروبا الوسطى أصبحت الملتقى الرئيس لاستثمارات الإنتاج الألمانية. فضلاً عن كونها مكاناً يتم نقل الشركات الألمانية إليه في كثير من الأحيان. حيث تكاليف العمل في أوروبا الوسطى أقل بكثير مما هي عليه في أوروبا الغربية، والتعليم أفضل بكثير، وهذا إرث الشيوعية في التعليم. وتأتي دول مجموعة «فيسغراد» في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في توريدها للصادرات الألمانية، وهو أمر حيوي لاستمرار القدرة التنافسية للاقتصاد الألماني. ولدى دول مجموعة «فيسغراد» ناتج محلي إجمالي مساوٍ للناتج المحلي التركي، وبالتالي لا غنى عنها اقتصادياً، ولذلك لا غنى عنها بالنسبة للاتحاد القديم وخصوصاً ألمانيا.

أقوى اقتصاد في الاتحاد الأوروبي. وتواجه برلين ضغطاً لإدخال سياستها المتعلقة باللاجئين إلى المجر وبولندا وسلوفاكيا وجمهورية التشيك، فبغض النظر عن كونها مجموعة دول عاجزة اقتصادياً إلا أنها أكبر شريك تجاري لألمانيا.

مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيكون هناك تحول كبير في وزن التصويت بين الدول الأعضاء المتبقية في الاتحاد الأوروبي. وستكون مجموعة «فيسغراد» وخاصة بولندا، الجهة الرئيسة التي ستستفيد من هذا التحول. وإذا ما حافظوا على معارضة مشتركة لبروكسل بشأن السياسات الرئيسة، مثل: اللاجئين الإلزاميين، فسيشعرون بنفوذهم السياسي، كما لم يشعروا به من قبل. وجاء وفقاً لمكتب الإحصاءات الاتحادي الألماني، في عام 2016، أن التجارة الخارجية مع بلدان مجموعة

مع اشتداد الأزمات في أوروبا تصبح قضية اللاجئين التي يعلق عليها فشل السياسات فهي أصبحت أبرز الانتقادات الموجهة للمستشارة ميركل

لاعتمادها قانوناً جديداً للتعليم العالي من شأنه أن يغلق جامعة أوروبا الوسطى المدعومة من قبل جورج سوروس.

ودفعت التغييرات التي أدخلت على الدستور البولندي من حيث السلطة القضائية، الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق المادة 7 المثيرة للجدل، والتي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تعليق حقوق التصويت البولندي في الاتحاد الأوروبي، وذلك بعد أن تحدى الرئيس البولندي، أندجي دودا، تحذيرات بروكسل ووقع على الإصلاح القضائي. لم تستخدم المادة 7 حتى الآن لأنها تتطلب دعم الاتحاد الأوروبي بالإجماع، وأعلن أوربان: أن المجر ستقف بجانب بولندا. وسيكون ذلك لدى بروكسل خيار تعليق مساعدات الاتحاد الأوروبي للاقتصاد البولندي فقط. وحذر، دونالد توسك، رئيس الاتحاد الأوروبي ورئيس الوزراء البولندي السابق، بولندا من مغادرة الاتحاد الأوروبي إذا تم خفض الأموال من قبل بروكسل.

لعبة الدجاج الاقتصادية

لعبة الدجاج السياسية التي تقوم بها بروكسل، بدعم من فرنسا وألمانيا على وجه الخصوص، لإجبار الدول الأعضاء في أوروبا الشرقية بحصصها الإلزامية من اللاجئين، يمكن أن تسبب خطورة على ألمانيا التي هي

تصور النخب البيروقراطية في بروكسل ووسائل الإعلام الغربية، أوروبا الوسطى على أنها دول فاشية بسيطة العقل، وهذا خطأ فادح ينشأ من نوع من الطرسية والبيروقراطية. قبل أن تصل الأحداث إلى تفكك الاتحاد الأوروبي من الشرق، وخاصة أن الحكومة النمساوية بقيادة «سيباستيان كورتس» أوضحت معارضتها لسياسات اللاجئين، فقد يكون من المنطقي تخفيف حدة المواجهة حول قضية اللاجئين مع دول مجموعة «فيسغراد». وإذا لم يتم التخفيف من حدة المواجهة ستكون ألمانيا هي الخاسر الأكبر جنباً إلى جنب مع الاتحاد الأوروبي.

## الصورة عالمياً

## ما الجديد في العقيدة النووية الأمريكية الجديدة؟



أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية، يوم الجمعة 2 شباط 2018، عن عقيدتها النووية الجديدة، مثيرة حملة من الانتقادات، وتعتبر مراجعة الموقف الأمريكي النووي، العملية الأولى من نوعها خلال ثمانية أعوام.

ضدهم». بينما اعتبر وزير الخارجية محمد جواد ظريف أن الوثيقة الأمريكية تهدد «بجعل البشرية أقرب إلى الفناء».

## استنكار صيني

استنكرت الصين أيضاً العقيدة الأمريكية الجديدة، حيث قالت وزارة الدفاع الصينية في بيان لها: إن «السلام والتنمية توجهان عالميان لا يمكن الرجوع عنهما، وعلى الولايات المتحدة التي تملك أكبر ترسانة نووية في العالم، أخذ زمام المبادرة لاتباع هذا النهج بدلاً من الاعتراض عليه». وأضافت: «نأمل أن تتخلى الولايات المتحدة عن عقلية الحرب الباردة، وأن تضطلع بشكل جاد بمسؤوليتها الخاصة لنزع السلاح وفهم نوايا الصين الاستراتيجية بشكل سليم، وأن تنظر بموضوعية إلى الدفاع الوطني وتعزيز العسكري الصيني».

وصرح المتحدث باسم وزارة الدفاع الوطني الصينية رن قوه تشيانغ: أن الوثيقة الأمريكية «تتضمن تكهنات متعسرة حيال الصين، وتبالغ بشأن تهديد القوة النووية الصينية». وأنها تشكل تحد كبير للمصالح الأمريكية في آسيا، مضيفاً أنه يتعين على الولايات المتحدة، التي تمتلك أكبر ترسانة نووية في العالم، أن تسير الاتجاه العالمي الذي لا يمكن عكس مساره، صوب السلام والتنمية بدلاً من الركض في الاتجاه المعاكس.

بناء على ما سبق ذكره، مما ورد في العقيدة النووية الأمريكية الجديدة، وردود الأفعال التي قابلتها، يمكن الاستنتاج: أن الجديد في هذه الوثيقة الأمريكية، هو استعراض زائف للقوة، في الوقت الذي تعترف فيه واشنطن بالتراجع أمام منافسيها، وأن هذا الاستعراض لن يجلب سوى مزيداً من العزلة الأمريكية، في الوقت الذي يأخذ فيه العالم مساراً جديداً قائم على التكامل العالمي والحلول السلمية.

واشنطن تظل العالم من خلال القول: أن العقيدة النووية الجديدة لن تخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية، مؤكدة أن موسكو تلتزم بشكل صارم بالالتزامات الدولية جميعها، في الوقت الذي تتهمها فيه واشنطن بالسلوك العدواني. مشيرة أيضاً إلى أنه «ينبغي على جميع الدول ذات القدرات النووية وبصفة رئيسية المملكة المتحدة وفرنسا بوصفهما حلفاء للولايات المتحدة، أن تشارك في نزع السلاح».

## القدرات النووية الإيرانية

من جهة أخرى أبدت الولايات المتحدة الأمريكية قلقها، من أن إيران ستواصل الاستثمار في تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومما جاء في نص العقيدة: «إيران تواصل الاستثمار في أكبر برامج للصواريخ في منطقة الشرق الأوسط، وربما في المستقبل قد تهدد بالأسلحة النووية. وكذلك إيران تطور القدرات العسكرية الأخرى غير النووية، بما في ذلك نظام صواريخ كروز والحرب الإلكترونية المحتملة للعمليات الهجومية. ويمكنها أيضاً مواصلة الاستثمار في الأسلحة الكيميائية والبيولوجية». معتبرة أن إيران تحافظ على القدرة التكنولوجية اللازمة لتطوير سلاح نووي في غضون عام بعد اتخاذ القرار، وأن «تطوير إيران لصواريخ باليستية بعيدة المدى، واستراتيجيتها العدوانية، والنشاط المبتذل لزعة استقرار الدول المجاورة، يؤثر تساؤلات حول الالتزام طويل الأمد بالتخلي عن إمكانية تطوير أسلحة نووية».

الرئيس الإيراني حسن روحاني، اعتبر أن العقيدة الجديدة هي تهديد لروسيا، قائلاً: بأن «نفس الأشخاص الذين من المفترض أنهم يعتقدون أن استخدام أسلحة الدمار الشامل جريمة ضد الإنسانية». يتحدثون عن أسلحة جديدة لتهديد منافسيهم بها، أو لاستخدامها

دعا الرئيس ترامب من خلال العقيدة النووية الجديدة إلى تطوير نوعين جديدين من الأسلحة النووية، قائلاً: إن الترسانة الأمريكية يجب أن تكون أكثر مرونة «لمعالجة مجموعة واسعة من التهديدات في القرن الـ 21». وتتضمن الخطة: إنفاق ما يزيد على 1.2 تريليون دولار على تحديث القوة النووية الأمريكية على مدى السنوات الثلاثين القادمة.

كما أوضح وزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس: أن هذه الخطوة ضرورية للرد على الاستفزازات النووية من كوريا الشمالية، والجهود العدوانية التي تبذلها روسيا والصين لتحديث ترساناتها، وأشار إلى وجود حالة من عدم اليقين بشأن الطموحات النووية الإيرانية.

## القوة الروسية

بحسب الوثيقة الجديدة، فإن واشنطن تعتبر أن تحديث روسيا لإمكاناتها النووية يعني عزمها العودة إلى مركز قوة عظمى، وإلى سباق التسلح، حيث جاء في نص العقيدة: «اليوم، تقوم روسيا بتحديث هذا السلاح النووي، فضلاً عن الانظمة الاستراتيجية الأخرى»، وأن «هذا، إلى جانب استيلاء روسيا، على شبه جزيرة القرم والتهديدات النووية لحلفائنا، تؤكد عزم موسكو على العودة إلى مواجهة القوى العظمى». وذكرت الوثيقة أيضاً: «إننا نتطلع إلى الظروف التي تسمح لنا بإقامة تعاون شفاف وبناء مع روسيا». وأن البلدين اكتسبتا تجارب من الحوار المثمر في هذا الاتجاه.

في المقابل قالت وزارة الخارجية الروسية: إن محتوى وثيقة العقيدة النووية الأمريكية الجديدة، يبعث خيبة أمل عميقة لدى موسكو، وأن الاتهامات الموجهة لموسكو لا علاقة لها بالوضع الحقيقي، معتبرة أن الفقرات التي تشير إلى تسوية العلاقات مع موسكو مجرد نفاق. واعتبرت الخارجية الروسية، أن

الجديد في الوثيقة الأمريكية هو استعراض زائف للقوة في الوقت الذي تعترف فيه واشنطن بالتراجع أمام منافسيها

• تظاهر مئات الأردنيين أمام مبنى رئاسة الوزراء والبرلمان في عمان، وفي السلط، مطالبين بإسقاط الحكومة ومجلس النواب، إثر قرار رفع أسعار الخبز بزيادات متفاوتة تصل إلى 100 بالمائة.

• انتقدت الصين تصريحات وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون، التي حذر فيها من الاعتماد المفرط على العلاقات الاقتصادية مع الصين، ووصفتها بأنها «لا تحترم سيادة دول أمريكا اللاتينية».

• قال السفير الروسي إلى كوريا الديمقراطية، الكسندر ماتسيجورا: إن بلاده ترى إمكانية تقارب ناجح بين الكوريتين، على نحو كفيل بوقف تجارب الصواريخ النووية التي تجريها بيونغ يانغ.

• أجمت وفاة شخص مجدداً داخل أبار للفحم، غضب سكان إقليم جرادة في المغرب التي تشهد غليانا غير مسبوق، منذ وفاة شخصين آخرين في وقت سابق داخل الأبار نفسها.

• وجهت موسكو دعوة لواشنطن، لعقد محادثات تسوية مسألة زيادة المسافة الآمنة بين الطائرات العسكرية أثناء تحليقها. بعد حادث اقتراب الطائرات الروسية من طائرة استطلاع أمريكية فوق البحر الأسود.

• قال النائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية، إسحاق جهانبغري: إن بلاده وقعت في مرحلة ما بعد الاتفاق النووي اتفاقيات تمويلية بقيمة 30 مليار دولار تقريباً، شملت الصين وبعض الدول الأوروبية.

# الصين الماوية وبناء الاشتراكية...



اعتاد النافذون الغربيون على توجيه اتهامات عدة للنهج الماوي في الصين، من بينها: أنه سيّس الناس بإفراط، مما أدى إلى التقويض المستمر للاستقرار. ولوقوف على حقيقة تلك المرحلة، نقدم فيما يلي حواراً أجراه أونوركان أولكر، مع فريد إنغست، الذي قضى الكثير من وقته في الصين الماوية. يناقش إنغست بشدة الانتقادات السائدة لماو، ويقدم رؤى هامة حول بناء الاشتراكية في الصين.

## ■ فريد إنغست

### تعريب وإعداد: عروة درويش

ولد فريد إنغست «يانغ هينغ» في بكين عام 1952، وتربى في عاصمة الصين السابقة جيان، ومن ثم عاد إلى بكين عام 1966، قبل انطلاق الثورة الثقافية. قضى جل حياته في الصين بين المدن والريف، وانتقل إلى الولايات المتحدة عام 1974. تنقل بين الصين والخارج، حتى عاد وقضى عامي 1988 و1989 فيها. عاد إليها عام 2000 وعمل في تدريس الاقتصاد لفترات متقطعة، ثم انتقل نهائياً إلى بكين عام 2007.

● كيف كانت حياة الناس العاديين في الصين الماوية؟ هل خلق ما يسمى بـ«الإفراط» في تسييس الجماهير، نوعاً من الفوضى؟ هذا سؤال مليء بالأسئلة. يجب أن يكون السؤال هكذا: هل تبرز القمع، أم أنك تحاول تخطي القمع؟ المشكلة بكلمات أخرى: هل تريد خلع القامعين القديمين لتصبح قاعاً جديداً مكانهم، أم أنك تريد أن تنهي نظام القمع بالكامل؟

كان هنالك أشخاص في الحركة الثورية، مناهضون للإقطاع وللرأسماليين الوكلاء وللإمبريالية، لكنهم لم يكونوا مناهضين لنظام القمع كلياً. ولهذا، ما أن أصبح الثوار هم الحكام، نشأت مشكلة جديدة: هل سيحكمون باسم الشعب بالاشتراك مع هذا الشعب، أم أنهم سيصبحون القامعين الجدد بكل بساطة؟ كيف تمنع الثوار من أن يتحولوا إلى قامعين جدد كانت هي القضية الحقيقية.

في سنواتها السبع الأولى، بين عامي 1949 و1956، خاضت الصين الماوية تحولاً ناجحاً جداً إلى التعاونيات الزراعية، حيث

ازداد نصيب المزارع الفرد من الدخل بشكل مستقر وكبير. كما أنها نجحت في تحويل الصناعات الخاصة، إما إلى مؤسسات مملوكة للدولة، أو إلى قطاعات مشتركة. لذلك كانت الصين من حيث المبدأ قادرة على إتمام التحول من مجتمع رأسمالي نصف إقطاعي، إلى مجتمع اشتراكي، لكن عندها، وبشكل مفاجئ، طرأت عدة مشاكل، بدأ الناس في المصانع والمدن والأرياف يواجهونها. بدأ العمال والتلاميذ يضربون على طريقة تولى البيروقراطية للتناقضات. هنالك مثال شهير: أراد الجيش بناء مطار في قرية في إقليم هينان، دون إيلاء أي اهتمام لمعيشة الفلاحين في القرية. لم يقوموا بشيء سوى جلب الجرافات ومحاوله تدمير كل شيء من أجل إنشاء المطار، ولم يكن أمام الفلاحين أية طريقة سوى المقاومة بالوقوف في طريق الجرافات. هذه الحادثة مذكورة في المجلد الخامس من كتاب: «أعمال ماو المختارة».

● عندها قام ماو بتوجيه الاتهام لدينغ شياوبينغ على ذلك، هل هذا صحيح؟

نعم دينغ شياوبينغ هو من فعل ذلك. كان هنالك الكثير من الأمثلة المشابهة. إذا السؤال المطروح هو: كيف يمكنك تخطي التناقضات اليومية الحتمية بين المدراء وبين الذين تتم إدارتهم في المصانع؟ كيف يمكنك تنظيم الإنتاج؟ الكثير من الآراء المختلفة، والكثير من الأفكار حول كيفية القيام بذلك. إذا، ما الذي يجب على الناس، الموجودين في القيادة أن يفعلوه؟ هل ينزلون إلى خطوط الإنتاج ويستمعون للناس ويجدون الحلول ويسعون للتوافقات، أم يرمون بآراء الناس بشكل وحشي عرض الحائط؟ تدور هذه الأسئلة بشأن رئيس حول كيفية دمج عمليات الإنتاج.

في سنواتها السبع الأولى خاضت الصين الماوية تحولاً ناجحاً إلى التعاونيات الزراعية وتحويل الصناعات الخاصة إما إلى حكومية أو مشتركة

ب حلول عام 1956، بدأ واضحاً، بأن الفترة الاشتراكية حملت نوعين متميزين من التناقضات، الأول هو: أن مالكي الأراضي القديمين والرأسماليين لم يكونوا سعداء بخسارتهم الأراضي والشركات، وأرادوا إسقاط الاشتراكية. أما الثاني: فكان نوعاً آخر من التناقضات المتعلقة بوضع الأسس لكيفية إدارة عملية الإنتاج بشكل يومي. كيف تدير مدرسة أو حقلاً؟ كيف تحل النزاع بين الذين تتم إدارتهم وبين المدراء؟ ما هي حدود سلطة المدراء؟ هذا هو ما تمت تسميته في حينها: «التناقضات بين الشعب»، ذلك أن أطراف التناقض هنا، لم يكن لديهم أهداف مختلفة، بل تشاركوا الهدف ذاته، لكنهم اختلفوا في كيفية تحقيقه. كيف تدير مصنعاً بطريقة أمثل وأكثر فاعلية؟ كيف تحمل الصين على تخطي فقرها وتخليها؟ كيف تحولها إلى أمة صناعية؟ هذه هي التناقضات بين الشعب التي كانت قائمة. كيف تتولى حل هذه التناقضات؟

لقد بات واضحاً عام 1956 بأن البيروقراطية الجديدة: الناس الموجودون في مواقع القيادة، يحاولون أن يفرضوا رؤاهم على الشعب. ولذلك بدأ ماو «حملة المائة زهرة» من أجل انتقاد الأشخاص الموجودين في القيادة، بهدف إصلاح الحزب، وهنا حيث يمكن استعارة المثل الشعبي: «فلت العجل على أمه». فقد شعر الناس الذين ثاروا ضد القامعين القديمين، ولكنهم لم يثوروا ضد نظام القمع كلياً، والذين أصبحوا حاكمين جدد، بأنهم مهددون بحملة الإصلاح هذه. ولهذا أرادوا إعادة توجيه الهجوم ضد أي شخص يقوم بانتقادهم.

أعتقد بأن هذا ما يبدو «فوضوياً» بالنسبة لبعض الأشخاص. إنهم يسألون لماذا لم يقم الصينيون بالأشياء بالطريقة «العادية»؟ لكن كلمة «العادية» بهذا السياق قد استخدمها الأشخاص الموجودون في السلطة، أولئك الذين كانوا يحكمون. لماذا كان هنالك تلك الانتفاضات كلها في الصين؟

لقد كان سؤالهم الحقيقي: لماذا لا تعود الصين إلى الوسائل القديمة؟ لماذا لم

يتحركوا المدراء في المصانع، ليصبحوا زعماء، ويتولوا أمر خطوط الإنتاج؟ لماذا اختاروا انتقاد هؤلاء الأشخاص، وحاولوا تغيير مقارباتهم؟ في الحقيقة، مانع هؤلاء الأشخاص تغيير أفكارهم. كانوا يشعرون بالتهديد عندما يواجهون النقد. لقد جعلهم كونهم أهدافاً غير مرتاحين بالمرّة. وهذا هو السبب المحد الذي أدى بنخبة الحزب، لتحويل حملة الإصلاح إلى «حملة مناهضة اليمين» عام 1957. حول هذا مسار الحملة بمقدار 180 درجة.

أظن بأن هذا الأمر هو مفتاح فهم العشرين عاماً الأخيرة لماو. كيف تم حل هذه النزاعات؟ باستخدام طريقتين متباينتين، الطريقة الأولى كانت: «معالجة المرض من أجل شفاء المريض». كانت هذه هي الطريقة التي استخدمت كذلك خلال «حركة يان أن التصحيحية» في بداية الخمسينيات. لقد هدفت بشكل رئيس، إلى حل النزاعات عبر حملات الإصلاح، وبهذا المعنى، تم اعتماد «ملصقات الأحرار الكبرى» والاجتماعات الجماهيرية، بوصفها الأدوات الرئيسية لاستهداف قيادات الحزب. كانت الطريقة الثانية: تستهدف القاعدة، والذين خارج الحزب عبر تصيد الأخطاء. اعتمدت هذه الطريقة على التلاعب بالناس، وإخبارهم عن العدو، وتوجيههم لمهاجمة أولئك المتهمين بكونهم: «رجعيين». ولم يكن هدف الطريقة الثانية «معالجة المرض من أجل شفاء المريض»، بل إسقاط الطرف المعارض. كانت هذه هي منهجية «الحملة ضد اليمين» أيضاً.

لذلك فإن السؤال كيف حاولوا بناء مجتمع اشتراكي حقيقي جديد، يجب أن تتم الإجابة عنه ضمن هذا السياق. في غياب هذا السياق، سيبدو كل ما حدث خلال حقبة ماو جنوناً.

● إذاً كيف أثر ذلك كله على الحياة اليومية للناس العاديين؟

لقد تأثر الناس بشكل مباشر وشديد. لتأخذ المصانع كمثال: كيف يقوم المدراء في المصانع والورشات بإدارة عملية الإنتاج؟

# سلطة الطبقة العاملة «1»



أجرك أو يطردوك. كان بإمكان العمال أن يرفضوا القيام بعمل يطلبه منهم المدراء، إن هم ارتأوا بأنه غير صحيح. كان هناك بالتأكيد إجراءات انضباطية وتأديبية، لكن الفكرة التي حكمت، هي: أن الناس في أماكن العمل يفعلون الأشياء مع بعضهم البعض. كان بإمكان المدراء توجيه العمال، ولكن على هذه التوجيهات أن تكون معقولة. فلو كان المدير يجلس في مكتبه، ويشرب شايه، وهو يقرأ الجريدة ويعطي العمال التوجيهات، كان بإمكانك أن تقول له: «اخرج من هناك وتعال اعمل معنا». وكان هذا أحد حقوق العمال.

وكان يجب أن يوافق العمال على من سيصبح مديرهم، ليس بطريقة الانتخابات السياسية ذاتها، ولكن كان يمكن للعمال أن يطالبوا باستبدال مديرهم، وإن لم تتم الاستجابة لطلبهم، كان من حقهم الإضراب، أو تخفيض الإنتاج. لذا على كل من أراد أن يكون فاعلاً، أن يتحصل على موافقة العمال، وكان هذا هو الفرق الأساس بين أسلوب الإنتاج الرأسمالي والاشتراكي. كان هذا مصدراً للحافز لدى الناس ليشتركوا في تحسين عملية الإنتاج. أتذكر كيفية تقديم العمال لاقتراحاتهم. كان الناس يمتلكون آراءً مختلفة عن كيفية تولي الأمور. في بعض الأحيان، مثلما حدث أثناء «الثورة الثقافية»، أضحى بعض الفرقاء عدائيين، ودخلوا في نزاع مسلح في بعض الأماكن، لكن هذه قصة أخرى.

في مكاتبهم، ويختصون بتصميم الآلات. فالمعرفة تأتي من الخبرة التي تعد مصدر كامل الأفكار. يمكن للمتعلمين والمهندسين الرأسماليين أن يحسنوا هذه المعرفة، وقد لا يستطيع عمال المصانع الحصول على تعليم عادي، أن يصوغوا نظريات التحسين بشكل جيد. لكن أيضاً وكما تبين التحليلات الحديثة، تعد الخبرة المتراكمة للعمال مصدراً رئيسياً للمعرفة.

هذا هو التحديد، السبب الذي جعل ماو يدافع عن تثقيف العمال، وخطر المثقفين في العمل اليدوي. لقد كان مزج هذين الأمرين شيئاً مهماً. ونعم كلامك صحيح، فنظرية المعرفة مهمة، لكن من عملي وخبرتي في الولايات المتحدة، والصين، أثناء فترة وجود ماو، أرى بأن النقطة الأهم هي هدف الإنتاج. ففي الولايات المتحدة كان العمال لا يقترحون أي تطوير تكنولوجي على الإدارة، لخوفهم أن يخسروا عملهم بسببها. حتى أن العمال كانوا يخربون الآلات وعمليات الإنتاج، لكونهم ليسوا في الصف ذاته مع مدراءهم. وما التعبير الرأسمالي «جميعنا في نفس القارب» الذي يقصد به أن خسارة الشركة ستؤدي لخسارة العمال لوظائفهم، إلا وجه واحد للعملة. فالعمال يفكرون: سوف نخسر عملنا قبل أن يخسر الرأسماليون أموالهم، ولهذا فهم ليسوا في نفس القارب.

أما في الصين المaoوية، كان هدف الإنتاج مختلفاً كلياً. لم يكن بإمكان القادة أن يخفصوا

**إن امتلك العمال  
الشعور بالانتماء  
وكان لديهم الحق  
بانتقاد القادة  
فإن قدرتهم على  
تخطي عقبات  
الإنتاج سوف  
تتحسن بشكل هائل**

لدينا بعض الأمثلة المعاكسة عن ذلك. كانت دازاي نموذجاً طوره ماو، وهو مألوف لدي بشكل كبير: لقد ذهبت إلى دازاي مرات كثيرة، وبقيت هناك لعدة أشهر. عملت مع الفلاحين هناك، وأقمت في أحيائهم. كان بإمكانك أن تشهد في دازاي كيف أن العلاقات القوية، قد حشدت الفلاحين الذين قادوا المناقشات حول كيفية تطوير الممارسات الزراعية المتخلفة، وذلك عبر العمالة وحدها، دون توقع وجود استثمارات أجنبية، أو طلب أية آلات، لتؤدي إلى فروقات هائلة، وهذه قصة كبيرة بحد ذاتها. ذلك على النقيض من مثال آخر هو قرية شياو-غانغكون التي عززها دينغ بعد «الإصلاح». تعيش في تلك القرية ثمانية عشرة عائلة متشاحنة على الدوام. عندما يصل فرد من إحدى تلك العائلات إلى رأس فريق العمل، يحاول اختلاس ما أمكن من الثروة الجماعية. ويتم الكفاح ضده طوال الوقت لتقويض سلطته وقدرته. عندما يأتي وقت الانتخابات التالية، يقوم الناس باستبدال رأس المجموعة. ثم تعيد الكرة نفسها ليحاول الذي تم انتخابه الاختلاس، ويستمر النضال ضد سلطته. ما يجري هو مجرد تغيير بالأدوار، والجماعية لم تعد تستطيع احتمال تلك الطريقة. بعد «الإصلاح» عين دينغ شياو بينغ قرية شياو-غانغكون لتكون هي «النموذج». كما لو أن الصينيين لم يختبروا اقتصاداً فلاحياً صغيراً جداً من قبل، على مدى آلاف السنين. لقد كان هذا الأمر قمة السخافة.

● تم إرسال الشباب المتعلمين إلى الأرياف، أو إلى أماكن العمل من أجل تعلم المعارف من العمال والفلاحين ضمن حركة «إلى اعالي الجبال واقصى الريف». لقد شاركت بنفسك أيضاً في هذه العمالة اليدوية في أحد الأوقات. ما الذي تعلمته من تجربتك؟ هل تعتقد حقاً بأن نهج ماو قابل للحياة؟ نعم بكل تأكيد. لكن الأمر الأساس هو: أن الهدف من الإنتاج في ظل الرأسمالية مختلف. مثال: الذين يجرون التحسينات على الأدوات الزراعية، هم غالباً مهندسون يجلسون

إن تأخر الإنتاج، فما الذي سيفعلونه لتفادي ذلك؟ الطريقة الرأسمالية في هذه الحالات بسيطة، فهي تستخدم استراتيجيات العصا والجزرة: «إن لم تعمل جاهداً فسأطردك. إن عملت جاهداً فسأمنحك مزايا إضافية»، أو «أنا رئيسك، فاستمع لما أقول وحسب. أنا وظفتك من أجل عضلاتك لا عقلك» الخ... هذا هو النهج الرأسمالي. لكن إن كانت الطبقة العاملة هي من تتسيد المجتمع، فكيف تدير عملية الإنتاج؟ إن كان هناك مشكلة في الإنتاج، فما الذي علينا القيام به؟ نعقد اجتماعات لمناقشة ما يجري ونجد حلولاً لها. إن كانت الطبقة العاملة هي من تتسيد المجتمع، فسيكون من مصلحة العمال أن يخطوا مشاغل عملية الإنتاج. فإن تخطوا هذه الصعوبات، فسيفهمون بأن للطبقة العاملة قدرة هائلة على حل مشاكلها. إن رأوا بأن ما يفعلونه يؤثر بشكل حقيقي على مصالحهم كعمال، فسيطلق هذا العنان لإبداعهم كأشخاص بشكل كبير. كيف استطاع «جيش تحرير الشعب» بالبنادق والعصي أن يهزم اليابانيين و«القوميين»؟ يعود الفضل في ذلك إلى الإيمان الثابت بالهدف المشترك، الإيمان بإسقاط القمع.

وتنسحب القواعد ذاتها على العمل اليومي في المصانع. فإن قام المدراء بشكل دائم بإلقاء اللوم على العمال، كسبب لعدم فاعلية الإنتاج، ولم يحاولوا فهم الجذور المسببة للمشكلة، فسيشعر العمال بشكل طبيعي، بأنهم محرومون من حقوقهم. وإن شعر العمال بأنهم محرومون، وبأنهم دون حول ولا قوة، فسوف يركدون، ولن يظهروا أية مبادرات. وعندما يواجهون مشكلة، تتصل واحدة من الآلات على سبيل المثال، فلن يهتموا. سينظرون للأمر كونه ليس من مشاكلهم. لكن إن امتلكوا الشعور بالانتماء، وإن كان لديهم الحق بانتقاد القادة، وإن كانوا قادرين على صياغة المقترحات حول ما يجب فعله، عالمين بأن مقترحاتهم ستؤخذ على محمل الجد، وإن شعروا بأنهم حقاً أسياد مصائرهم، فإن قدرتهم على تخطي العقبات سوف تتحسن بشكل هائل.

## دور العمال في العملية الإنتاجية

يقول بعض الناس: إن العمال لم يكن لديهم أية سلطة في عهد ماو، لكنني أرفض هذا القول. فواقع أن الصراع بين الفرقاء قد حدث، وتطور في بعض الأحيان إلى نزاع مسلح، يظهر بأن الطبقة العاملة كانت تملك السلطة. فدور الطبقة العاملة في السلطة، لم يمكن ممكناً بالنسبة للمنظمات الشعبية أن تدخل في صراع على إدارة المصانع. إن صراع الفرقاء لم يكن أمراً جيداً بكل تأكيد، وربما كان أكثر الأشياء المدمرة بالنسبة للطبقة العاملة، لكنه يثبت بأن الطبقة العاملة قد حصلت على السلطة أيام ماو. من جهة أخرى ثمة فرق جوهري، بين النهج الرأسمالي، وبين النهج المaoي، في معالجة مشاكل زيادة الإنتاج، وهو متجذر بشكل عميق في النظرية المعرفية للنهج المaoي، الذي يفترض: أن العمال يمتلكون المعرفة بالواقع الاجتماعي، وأنهم مؤهلون لأخذ دورهم في عملية الإنتاج. بينما النهج الرأسمالي، وهو الذي يدافع عن الاستئناس المستمر، للتفريق بين العمالة اليدوية، والعمالة الفكرية، هو مختلف بالكامل.

# الطابور الخامس الروسي... عبر العقوبات الأمريكية



أصدرت وزارة المالية الأمريكية ما أسمته قائمة الكرملين، بأسماء حوالي 114 مسؤول روسي كبير، وحوالي 69 من الأثرياء الروس ممن يملكون ثروات صافية تقارب تريليون دولار... وهذه القائمة التي لم تقرر عليها عقوبات كاملة بعد، وتركت بجزء منها مفتوحة، هي وسيلة ضغط سياسية من نوع خاص على الاقتصاد الروسي.

## ■ قاسيون

تم الترويج بهذه القائمة منذ شهر 8 من 2017، وأصبح بالتالي مجموع الأفراد الروس المطبقة عليهم عقوبات أمريكية منذ عام 2012: 181 شخصية، من بينهم مواطنون ألمان وصينيون. بالإضافة إلى حوالي 434 شخصية اعتبارية من شركات ومؤسسات.

## عقوبات على الأثرياء والموظفين لاستمالتهم

أعطت القائمة طابعاً مفتوحاً بجزء منها، أي تم وضع احتمال لحذف وإلغاء بعض الأسماء، وعدم وضع أموالها على قائمة العقوبات المالية الأمريكية، التي تعني تقييد شديد لحركة أموال هؤلاء، وإمكانية مصادرة أموالهم في الغرب، ومنع التعامل مع شركاتهم ومؤسساتهم وأعمالهم. فوربس، وكالة إحصاء أثرياء العالم، تقول: إن القائمة الأخيرة مأخوذة من قائمة فوربس لأثرياء روسيا لعام 2017، ولكن الأكاديميين الروس يشيرون إلى أن المسألة أبعد من ذلك، حيث يتم الحديث عن قوائم عقوبات احتياطية أمريكية قد تضم حوالي 50 ألف اسم من النخب الروسية المالية تحديداً، وموظفي الدولة. ويعتقد البعض أن القائمة المعدة من قبل وكالة الإنتلجيسيا الأمريكية، وهي وكالة قديمة أصبحت معنية بالدرجة

الأولى بجمع المعلومات حول الأشخاص «الخطرين بدعمهم للإرهاب، وبخطرهم على الاقتصاد الأمريكي». حيث يشير الأكاديميون الروس، أن لهذه الوكالة إمكانات دعم كبيرة بالمعلومات، من قبل الطابور الخامس في داخل روسيا، حيث تشير أصابع الاتهام إلى نموذج من كبار الموظفين الروس المنتقل إلى الخندق الآخر، وهو المستشار السابق للرئيس الروسي للشؤون الاقتصادية أندريه ايلاريونوف. كما يشير البعض إلى دور إقليمي وتحديداً في كازاخستان، وبياروسيا. الغرض من هذا النوع من العقوبات، هو: إبقاء نخبة الأثرياء وكبار الموظفين الروس، في حالة توتر وضغط، وإبقاء الباب مفتوحاً بالمقابل للتعاون. أما في البعد الاقتصادي المباشر لهذه العقوبات، فإن خروج رؤوس الأموال من روسيا هو الهدف الأساس.

## ما خرج من أموال أكثر مما بقي ليخرج!

يعتقد بعض المختصين الروس، بأن

## تهدف العقوبات الأمريكية على كبار أثرياء وموظفي روسيا إلى تعزيز مواقع «الطابور الخامس» وخروج رؤوس الاموال

تدفق رؤوس الأموال إلى خارج روسيا قد أخذ أبعاده الواسعة خلال الأزمة المالية، ومع مطلع العقد الحالي، وهو مستمر حالياً. ولكنهم يعتقدون أنه وببساطة لا يمكن أن يتوسع خروج الأموال أكثر من هذا، لأن ما خرج هو أكثر مما بقي من الأموال القابلة للحركة. في عام 2017 أعلن المركزي الروسي، أن حوالي 31.3 مليار دولار قد خرجت من روسيا في عام 2017، ما يعني أن الرقم قد تضاعف بمقدار 1.6 مرة عن تصريحات وتقديرات المركزي خلال العام. وهو ما يفسره البعض، بأنه تهاون من المركزي مع الأموال الخارجة، وتغطية عنها، ليصلوا إلى التصريح بأن المصرف المركزي يفقد السيطرة. والأهم أنهم يرون بحركة رؤوس الأموال هذه، بداية استجابة للنخب المالية الروسية مع ضغوط العقوبات الأمريكية.

يرى البعض، بأن هذا النوع من الضغط، ومن حركة رؤوس الأموال، ومن أداء المركزي الروسي، يفتح احتمال انهيارات في قيمة الروبل، وتحديداً مع

اليقين بتوسيع العقوبات. والتراجع السريع في قيمة الروبل سيدفع بالتالي إلى موجة انتقال لرؤوس الأموال إلى خارج روسيا. وفي سياق المطلوب يرى الباحثون، أن إمكانية استعادة رؤوس الأموال الخارجة هي عملية مستحيلة، وتحديداً في ظل العقوبات التي تمنع عودة الأموال إلى روسيا. معتبرين أن العامل الأهم هو: التركيز على نمو الاقتصاد الداخلي، والاستعداد لفقدان رؤوس أموال، وإيجاد الطرق التعويضية. ويرى البعض، أن التعامل السياسي مع الطابور الخامس ضروري، ويذهبون إلى القول: بأنه أصبح من الضروري أن تنشر قوائم روسية بأسماء النخب المالية وكبار الموظفين المصنفين كطابور خامس، عوضاً عن انتظار القوائم الأمريكية ثم التعامل معها.

■ \*قراءة في مقالين لفالنندين كاتاسانوف: المصدر المركزي يفقد السيطرة!\_ توقعات من قائمة الكرملين.

## خط انتحائي: فرنسي\_ إيراني

أعلن نيكولاس دوفورسك المدير العام لبنك الاستثمار الفرنسي المملوك للدولة Bpifrance: أن فرنسا تستعد لأن تقدم ائتمناً تصديراً للمشتريين الإيرانيين من السلع والخدمات الفرنسية. وهي طريقة تتيح لفرنسا تصدير بضائعها لإيران، وتتجنب العقوبات الأمريكية على الجمهورية الإسلامية. حيث أن هذه الآلية تتجنب استخدام الدولار مباشرة، ولا تتضمن أي وسيط تابع للولايات المتحدة، مما يجعلها منيعة ضد العقوبات. مشيراً إلى أن هناك خط إمداد مالي آخر بين الدولتين بحوالي 1.5 مليار يورو، من المحتمل أن يشمل عقود لتوريد الصادرات الفرنسية إلى إيران. وكان قد سبق للبنك الفرنسي BNP Paribas أن غرّم مالياً بما يقارب 9 مليار دولار، من قبل محكمة أمريكية لانتهاكه العقوبات التي فرضتها واشنطن على إيران وكوبا والسودان، وأنهى دفعها في عام 2014.

## 26 تريليون دولار مال مخفي؟

صنفت كل من الولايات المتحدة وسويسرا على أنهما القوتين الرئيسيتين عالمياً في مجال التهرب الضريبي، والغش وتبييض الأموال، وفق تقرير عام 2018 التابع لشبكة العدالة الضريبية.

التقرير الذي عدّ الدولتين المذكورتين بالميسرتين الأساسيتين للتدفقات المالية غير المشروعة، دعا إلى إنهاء الواحات الضريبية العالمية، حيث يمكن التهرب من الضرائب.

التقديرات الواردة في التقرير تشير إلى أنه ما بين 21-32 ألف مليار دولار، وبوسطي يفوق 26 تريليون دولار، من الثروة الخاصة العالمية مخفية عن أعين الضرائب العالمية. وهي نسبة 34% من الناتج الإجمالي العالمي المقدر في 2017 بـ 77.9 تريليون دولار!



# ترشيح حركة مقاطعة إسرائيل لجائزة نوبل للسلام



يأتي اقتراح النائب النرويجي انعكاساً لتحول الوعي الاجتماعي الأوروبي من قالب «اللا سامية ومعاداة اليهود» كإحدى أدوات المؤسسات الصهيونية في الهيمنة على الرأي العام الأوروبي، حيث توسعت دائرة النخب والرأي العام خلال السنوات الأخيرة، التي بدأت تأخذ موقفاً مضاداً للمشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي، وتضامناً مع حقوق الشعب الفلسطيني.

كانت جائزة نوبل للسلام، إحدى الأدوات المستخدمة لتلميع الشخصيات، وأداة صناعة الرموز التي تخدم الرأسمالية، ولحق بالجائزة نتيجة ذلك عار كبير. وقال البرغوثي أحد مؤسسي حركة المقاطعة «BDS»: إذا فازت حركة المقاطعة بالجائزة ستمحو بعض العار الذي لحق باسم الجائزة على مدى السنين جراء منحها لمجرمي حرب مثل: إسحق رابين وشمعون بيريس ومناحيم بيغن وهنري كيسنجر وغيرهم. وربما تميل الكفة قليلاً باتجاه من استحقوا فعلاً هذا التشريف مثل: مارتن لوتر كنغ وغيرهم.

كما أعربت اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة على لسان أحد مؤسسي حركة المقاطعة عمر البرغوثي، عن

رشح رسمياً أعضاء في البرلمان النرويجي «حركة مقاطعة إسرائيل BDS» وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها رسمياً للحصول على جائزة نوبل للسلام. وثمن البرلمان دور الحركة في النضال السلمي والفعال، من أجل حقوق الشعب الفلسطيني.

## ■ قاسيون

وأعرب النائب النرويجي، المبادر للترشيح «Bj rnar Moxnes» في رسالة للصحافة، عن فخره بهذا الترشيح، قائلاً: «بصفتي عضو برلمان نرويجي، فإنني أفخر باستخدام سلطتي كمسؤول منتخب لترشيح حركة مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها «BDS» من أجل الحقوق الفلسطينية للحصول على جائزة نوبل للسلام. إن ترشيح الحركة لهذه الجائزة يتماشى تماماً مع المبادئ العزيزة جداً علي وعلى حزبي.

للكيان الصهيوني، إلى المستقبل الذي يخفى مواقف أوسع، تفقد الصهيونية أدواتها التقليدية للهيمنة على الرأي العام، وبالتالي بدء تضائل قدرتها على تشويه القضية الفلسطينية.

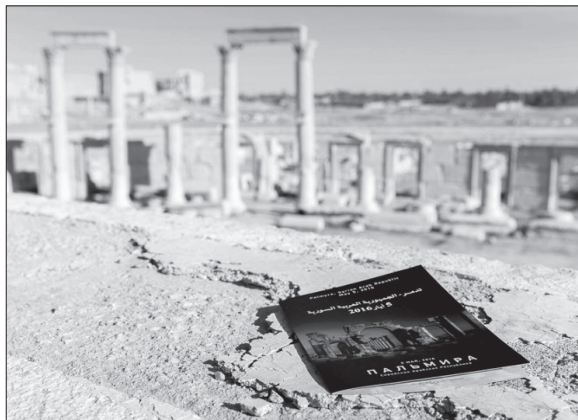
امتنانها للبرلمانيين النرويجيين على هذه الخطوة الشجاعة والمشجعة. من اليونيسكو إلى ترشيحات جائزة نوبل للسلام، إلى مقاطعة الشخصيات والفعاليات الأوروبية

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



يحيكي رسم كاريكاتير سوري ساخر: أن رئيس الوزارة قد زار طبيب العيون أبو درويش لفحص نظره، علق له الطبيب أبو درويش لوحة كتب عليها: «الامة غير راضية، الامة كلها معارضة، المعارضة موجودة في كل حارة». عجز رئيس الوزارة عن قراءة اللوحة، فقال له الطبيب أبو درويش بالعامية: «ما دمت ما عم تقدر تقرأ هلي مكتوب عاللوحة لازمك كوزلك!» نشر الكاريكاتير في مجلة «المضحك المبكي» الساخرة أواخر عام 1946.



### فيلم سوري روسي ضخم عن تدمير

فيلم «تدمير Palmayra» الذي يخرجه إيفان بولوتينكوف يحكي عن أحداث حول طبيب من داغستان، تتفكك حياته، عندما تهرب زوجته وبناته سراً، إلى سورية، فيسارع إلى إنقاذهم من دون التفكير في العواقب. الفيلم الذي تدعمه وزارة الثقافة الروسية يطرح قصة حقيقية جرت على الأرض السورية خلال الحرب. وصرح القائمون على الفيلم: أن أحد أهداف إنتاجه هو تعزيز العلاقات السورية الروسية التاريخية والقديمة. ويهدف الفيلم أيضاً إلى تقديم رسالة سلام تعبر عن الشعب السوري، الذي ينتمي إلى الحياة والعلم والعمل والحضارة والثقافة. يتم تصوير مشاهد الفيلم الضخم بين روسيا وتركيا وسورية وغالبية المشاهد ستصور في سورية.



### فنون شعبية هندية بدمشق

أقامت وزارة الثقافة بالتعاون مع سفارة جمهورية الهند حفلاً لعازفين وراقصين من فرقة الرقص الشعبي الراجستاني، الحفل الذي استضافه مسرح الأوبرا، وشهد حضوراً كبيراً لفن ليس معروفاً لشريحة كبيرة من السوريين. استعرض العازفون مهارتهم على آلات هندية مثل «الدهولاك» الآلة الإيقاعية الكبيرة و«الهارمونيم» وهو آلة تشابه الأكورديون، مع صوت أقوى و«السارانجي» الربابة الهندية، والختال وهو آلة إيقاعية صغيرة. وتقاسم الرقص نصف برنامج الحفل فصعد إلى خشبة المسرح راقصون وراقصات قدموا فقرات متنوعة جماعية ومنفردة مع وضع قدور على الرأس تصل إلى سبعة أحياناً والرقص على قطع الزجاج وشفرات السيوف.

## لانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

|            |                  |        |            |                |           |            |                  |             |            |             |          |
|------------|------------------|--------|------------|----------------|-----------|------------|------------------|-------------|------------|-------------|----------|
| 0999212404 | حمدا لله ابراهيم | الحسكة | 0999725141 | صلاح معنا      | طرطوس     | 0944484795 | محمد عادل اللحام | دمشق وريفها | الهاتف     | الاسم       | المحافظة |
| 0933796639 | جمال عبدو        | حلب    | 0933763888 | أنور أبو حاضمة | حملة      | 0933145891 | محمد زهري زهرة   | حمص         | 0968844820 | خالد الشرع  | درعا     |
| 0945817112 | محمد فياض        | الرقه  | 0932801133 | زهير المشعان   | دير الزور | 0988386581 | صلاح طراف        | اللاذقية    | 0952769397 | هاني خيزران | السويداء |

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2018/02/04» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

# نافذة أوفرتون



ماذا تعرفون عن  
حرب المعلومات،  
أو الحرب الإعلامية  
التي يتعرض لها  
الناس؟ تعالوا نتعرف  
على أبرز أساليب  
الحرب الإعلامية  
التي تتعرضون لها  
في الإعلام المتلفز  
ووسائل التواصل  
الاجتماعي.

إعداد: آلان داود

حدد العديد من الباحثين تصنيفات خاصة لأساليب التأثير المعلوماتي على الإنسان، ومنهم إيغور بانارين دكتور العلوم السياسية، الذي قدم الشرح الأكثر وضوحاً. يعدد البروفيسور بانارين أساليب حرب المعلومات ويقسمها بدقة، فهناك التناوب بالألقاب، والنعوت، والنقل، والإشارة إلى جهة موثوقة، والشائعة، وخطط الأوراق، والتأثير المعاكس، والسخرية، والاستفزاز، ومبدأ التناقض ونصف الحقيقة، والتصريحات الكيدية، والتقليل من أهمية الموضوع وغير ذلك.

## الإشارة إلى جهة موثوقة

مضمون هذه الطريقة، يكمن في اقتباس تصريحات وآراء أفراد من ذوي الهبة والاحترام، أو العكس، بحيث يؤدي الاقتباس إلى رد فعل سلبي لدى فئة من الناس المستهدفين. والهدف هو: إقامة علاقة ثقة مع الجمهور. وهذه الجهات ذات السلطة والهيبة، ممكن أن تكون سياسيين معروفين، فنانين، ممثلين مشهورين ورجال الأعمال، أو أساتذة مؤسسات التعليم العالي. ويكون هذا الأسلوب فعالاً، من الضروري توفر العوامل التالية: ثقة الجمهور بالجهة المقتبسة، شهرتها، ومهاراتها المهنية العالية، وشخصيتها، والمنصب الرسمي العالي في الماضي، أو الحاضر، وقربها من المجموعة المستهدفة.

## حافلة المجتمع

عند استخدام هذه التقنية، يتم اختيار مجموعة من الأحكام والجميل والعبارات، التي تتطلب الثبات على نوع من السلوك، وخلق انطباع بأن الجميع يفعلون ذلك!

## الهيمنة على الفضاء الإعلامي

هذه التقنية تكمن في أن المؤسسة الإعلامية تظهر في الفضاء الإعلامي للمؤسسات جميعها، وفي الوقت نفسه، ولا تسمح بدخول أية مؤسسة

في مجالها. وبهذا، ينشأ لدى المتلقي انطباع بأن معلومات هذه المؤسسة هي فقط الصحيحة والحقيقية.

## الرفض العام

يستخدم لخلق وهم عدم الموافقة على إجراءات معينة من جانب الرأي العام. الهدف الرئيس لهذا الأسلوب هو خلق صورة سلبية عن مرشح، أو مجموعة. غالباً ما يتم تنفيذ هذا الأسلوب عن طريق اختيار التصريحات المختلفة «لجماعات الضغط»، و«الممثلين» من مختلف طبقات السكان، واستطلاعات الرأي المختلفة.

## انتهاك العلاقات المنطقية والزمنية بين الأحداث

وهذا يستخدم للحد من تأثير الجانب الآخر، فضلاً عن خلق الأوهام فيما يتعلق ببعض الاتجاهات والمواقف. على سبيل المثال: يتم منع استخدام حقائق وأحداث منفصلة، أو استخدامها لخلق خلفية سلبية ذات اتجاه سلبي.

هذه التكنولوجيا هي الأكثر خطورة لأنها تسمح بإضفاء الشرعية على أي شيء بما في ذلك أخط الرذائل البشرية

البشرية: زواج المثليين، الاعتداء الجنسي على الأطفال، أكل لحوم البشر، وما إلى ذلك. الأمر يتعلق بالتجريد النهائي من الإنسانية، وتدمير القيم الاجتماعية التقليدية التي تربط كل البشر. العديد من وسائل الإعلام بالدول الأوروبية تشارك بنشاط في هذه الهجمات المعلوماتية، التي تسهم في تدمير الأخلاق والآداب العامة لدى جيل الشباب وقتل آخر بقايا البشرية فيهم. الخطر الرئيس للغالبية الساحقة من أساليب حرب المعلومات، هو: أنها لا تسفر عن أعراض واضحة لآثارها المدمرة. ويتم إدخالها في الفضاء المعلوماتي في شكل خفي، لذلك أحياناً لا يشعر الناس بأنهم يخضعون لنوع من التأثير. ونتيجة لذلك، فإن المجتمع والأسوأ من ذلك، السلطات، لن يكون لديها أي شعور بالخطر، وبالتالي لن يتم إطلاق أية آلية حماية. يحدث هذا لعدد من الأسباب، أهمها: أولاً وقبل كل شيء، جهل المواطنين وعدم وجود أية فكرة لدى السكان عن حرب المعلومات.

الإطار الأخلاقي أو نافذة أوفرتون ينبغي إيلاء اهتمام خاص بهذه التقنية المدمرة. جوزيف أوفرتون شرح أن أفكاراً غريبة جداً عن المجتمع يتم جلبها من مجمع قمامة الأزدياء العام، وغسلها، وفي النهاية تصبح قانوناً ثابتاً. وفقاً لنافذة أوفرتون لكل فكرة أو مشكلة في المجتمع، يوجد ما يسمى بـ «نافذة الفرص». في إطار هذه النافذة الفكرة يتم نقاشها، أو عدم نقاشها على نطاق واسع، ودعمها علناً، وتعزيزها ومحاولة إثباتها عبر القوانين والتشريعات. «النافذة» يتم تحريكها، وبالتالي تتغير سمة المرحلة من «ما لا يمكن تصوره»، أي: الفكرة البعيدة تماماً عن الأخلاق الاجتماعية، والمرفوضة تماماً، إلى سمة «السياسة الحالية»، أي: الفكرة التي حصلت على مناقشة مستفيضة، ومفهومة في الوعي الجمعي، ومعتمدة من قبله، ومنصوص عليها في التشريع. اليوم هذه التكنولوجيا هي الأكثر خطورة، لأنها تسمح بإضفاء الشرعية على أي شيء، بما في ذلك أخط الرذائل

قاسيون

2018

2000

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد



حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية